



خلاصة المختصرات

في علم الفرائض والمناسبات تأليف حضرة الاستاذ

الفاضل الشيخ محمد البيومي ابن المرحوم الاستاذ

العلامة الشيخ محمد الشهير بأبي عياشة

الدمهوري حفظه

الله ونفع به

آمين

(حقوق الطبع محفوظة للزلف)

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٦

هجريه

(بالقسم الادبي)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي جعل العلماء ورثة الانبياء في العلوم والاسرار وقسم
الارزاق والاعمار وكل شئ عنده بمقدار سبحانه لا معقب لحكمه
ولا شريك له ولا معين يرث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي اوتى جوامع الكلم وهو اعدل
قاسم وافضل من غنم وعلى آله واصحابه والتابعين صلاة وسلاما
يدومان الى يوم الدين ﴿وبعد﴾ فيقول العبد الفقير المعترف
بالعجز والتقصير محمد البسوي أبو عياشة الشافعي الدمهوري
غفر الله ذنوبه وستر في الدارين عيوبه لما كان علم الفرائض من
أجل العلوم شرعا وعقلا وأعما نفعاً وفضلاً لاشتهاله على الفقه
الذي فضله مشهور ونفعه في غاية الظهور وعلى الحساب الذي هو

علم قديم وركن في جزالة الرأي قويم وقد روى عن النبي الذي شرع
المنسذوب والمفروض تعلموا الفرائض وعلوها الناس فاني امرؤ
مقبوض واعتني بالتأليف فيه كثير من العلماء الأماجد ولم يكن
فيما أعلم كتاب أوفى وأوضح من كتاب المرحوم أستاذي الوالد المسمى
ابيضاح الغوامض في المناسخات والفرائض فانه كتاب اشتمل على
علم الفرائض مع بيان خلاصات المذاهب وعلى أنواع من الوصايا والاقرار
وذوى الارحام وجلائعها الغياهب وعلى الحساب والمناسخات وقسمة
التركات مع كثرة الامثلة والتوضيحات لكنه لا يتخلو من التطويل
لكثرة ما فيه من الانواع والتفاصيل ورأيت أغلب الطلبة لا يعمون
الا الى المختصرات ولم أجدهم مختصراسهم لاجامع الحساب والفرائض
والمناسخات والطالب لهذا الفن قليل لطول بعض مؤلفاته وقصر
بعضها وبعد تناوله مع ابتناؤه على علم الحساب وارتباط فروعها ببعضها
وتشعب مسائله وهذا هو السبب في كونه عرضة للنسيان وأول علم
يفقد في آخر الزمان مع أنه نصف العلم وفضله أشهر من أن يذكر
وشدة الاحتياج اليه لا تنكر استخرت الله تعالى في اختصار هذا
الكتاب في رسالة لطيفة تكون لب اللباب تشتمل على ما يكثر دوره
من الانواع والمسائل مع الاقتصار على أمهل الطرق لتكون قريبة لكل
متناول ويستغني بها الطالب ويكتفي بها الراغب لكن
لا يستغني بها عن ذلك الكتاب لما فيه من كثرة الانواع والامثلة وحل
الصعاب وان كنت أوصحت فيها بعض المواضع وزدت أشياء يسر
بها المطالع وسميتها **خلاصة المختصرات في علم الفرائض والمناسخات**

ورتبته على مقدمة وبابين وخاتمه وعلى الله القبول وحسن الخاتمه
والله أسأل وبنييه أتوسل أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم وسببا
للقوز لديه بمجنات النعيم وأن ينفع بها وبأصلها الطلاب إنه حلیم
كريم وهاب

(المقدمة)

(في ذكر نبذة من علم الحساب يستعين بها طالب هذا الفن على مسائل
وهي مشتملة على سبعة فصول)

(الفصل الأول)

(في أشكال العدد الهندية ومنازله)

فأشكاله تسعة وهذه رتبها ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ فأولها صورة
الواحد وثانيها صورة الاثنين وهكذا إلى التسعة ومنازل العدد
الأصلية ثلاثة أحاد وعشرات ومئات فان وضع شكل من هذه
الشكال التسعة في المنزلة الأولى فهو من الآحاد التي هي من واحد إلى
تسعة بتفاضل واحد واحد وان وضع في المنزلة الثانية فهو من العشرات
التي هي من عشرة إلى تسعين بتفاضل عشرة عشرة وان وضع في المنزلة
الثالثة فهو من المئات التي هي من مائة إلى تسعمائة بتفاضل مائة مائة
وبمجموع المنازل الثلاثة دور أصلي وماعد ذلك من المنازل فروع عنه
كل ثلاثة منها دور وأسماها أسامي أصولها مقيدة بلفظة الآلاف على
سبيل الإضافة فأحاد الآلاف أول الدور الأول من الأدوار الفرعية
ومنزلتها الرابعة وعشرات الآلاف منزلتها الخامسة ومئات الآلاف

منزلتها السادسة وآحاد ألوف الألوف منزلتها السابعة وهي أول الدور
 الثاني من الادوار الفرعية وهكذا ثم ان كان العدد من منزلة واحدة
 فهو مفرد في رسم الواحد هكذا ١ والعشرة هكذا ١٠ والمائة هكذا
 ١٠٠ والالف هكذا ١٠٠٠ وقس على ذلك وان كان من منزلتين
 فأكثر فهو مركب كأحد عشر فانه مركب من مفردين وهما واحد
 وعشرة في رسم كل واحد منهما في منزلته هكذا ١١ ورسم التسعة
 عشر هكذا ١٩ والاحد والتسعون هكذا ٩١ والاثان ومائتان
 وعشرة هكذا ٢٢١٠ فتضع كل نوع في منزلته وتضع صفرا في المنزلة
 الخالية حيث كانت يكون علامة على خلوها من العدد وهو نقطة في
 اصطلاح الحساب واصطلاح المتأخرون على جعل مراتب الاعداد
 اثني عشر فصلا كل فصل ثلاث مراتب وسموا كل واحد من تلك الفصول
 باسم مختصر فالاول فصل الآحاد وفيه مراتب ثلاثة آحاد وعشرات
 ومئات والثاني فصل الألوف وفيه مراتب ثلاثة كذلك الثالث
 فصل المليون والرابع فصل البليون والخامس الترليون وكترليون
 وسكليون وسيسليون وستليون ووتليون ونوفليون وديشليون
 فكل عشر مئات من فصل تكون واحدا من فصل آخر أعلى منه مباشرة
 فعشر مئات من فصل الآحاد تكون ألفا وعشر مئات من الألوف
 تكون مليون وهكذا فاذا أردت قراءة أي عدد مركب من جهة أرقام
 قسمه من اليمين الى اليسار ثلاثة ثلاثة وافصل كل ثلاث مراتب بشرطة
 ثم ابدأ من اليسار الى اليمين بقراءة كل فصل على حدة مبتدئا بمائة
 ان كانت متبعا بآحاده مثل ثمان عشرة مائة مثلا خمسة ملايين وتسعمائة وخمسة

وتسعون ألفا وسبع مائة وثمانون هكذا ٧٨٠ و٩٩٥

(الفصل الثاني)

(في كيفية الجمع)

وهو ضم عدد الى عدد آخر أو أعداد ليصير الجميع عددا واحدا يسمى حاصل الجمع فان أردت جمع عددين فضعهما في سطرين متخاذين الأحاد تحت الأحاد والعشرات تحت العشرات وهكذا كل منزلة تحت نظيرتها وان أردت جمع أكثر من عددين فضعه أسطر امتنازية كذلك ثم مدت تحت ذلك خطا أفقيا ليفصله عن حاصل الجمع ثم بدأ بجمع ما في المنزلة الاولى من جهة اليمين من السطرين أو الأسطر فان كانت خالية من العددين كان فيها أصفار فقط فأثبت تحتها أسفل الخط صفرا وان كان في أحد السطرين أو الأسطر عدد والباقي خاليا فضع ذلك العدد أسفل الخط وان كان في سطرين أو أكثر منهم ما عدد فاجعه وضع الرقم الناتج منه على محاذاته أسفل الخط ان كان مجموع أرقام ما في المنزلة لم يزد عن تسعة فان زاد فضع أول الناتج سواء كان صفرا أو أحادا واحفظ ما بقي لتضيفه بصورته لما في المنزلة التالية ثم اجمع ما في المنزلة الثانية كما عرفت وهكذا الى الانتهاء وان زاد المجموع عن تسعة في المنزلة الاخيرة فضعه بتمامه أسفل الخط فما كان أسفل الخط هو حاصل الجمع فلو أردنا جمع ثلاثة وثمانين ألفا وسبع مائة الى سبعة وتسعين ألفا ومائتين وخمسين وضعناهما

هكذا

٨٣٧٠٠

٩٧٢٥٠

١٨٠٩٥٠

ووضعنا

ووضعنا في المنزلة الاولى أسفل الخط صفرا لخلوها في السطرين من العدد
 ووضعنا الخمسة التي بسفلى الثانية أسفل الخط لخلوها وجمعنا الاثنين
 والسبعة اللتين في المنزلة الثالثة فحصل تسعة فأثبتناها تحت الخط ووضعنا
 صفرا بعدها لان المجتمع من السبعة والثلاثة عشرة وحفظنا باقي المجتمع
 بصورة وهو واحد وأضفناه لما في المنزلة الاخيرة وهو سبعة عشر فحصل
 ثمانية عشر فوضعناها بتمامها أسفل الخط فكان حاصل الجمع مائة
 وثمانين ألفا وتسعمائة وخمسين واختبار صحة الجمع أن تطرح كل سطر من
 المجموعين أو المجموعات بالتسعة مرة بعد أخرى حتى يبقى مثلها أو أقل ثم
 تجمع البقيتين أو البقايا وتطرح المجتمع بالتسعة ان زاد عنه يحصل الميزان
 ثم تطرح حاصل الجمع بالتسعة فان بقي مثل الميزان فالعمل صحيح والا فلا

(الفصل الثالث)

(في كيفية الطرح)

وهو اسقاط عدد من عدد آخر أكبر منه ليعرف الباقي وذلك أن تضع
 المطروح منه في سطر وتضع تحته المطروح وتحتهم ما خطأ أفقيا
 ليفصلهما عن الباقي ثم تسقط كل عدد من السطر الاسفل مما فوقه مبتدئا
 من اليمين الا حاد من الاحاد والعشرات من العشرات وهكذا وتضع
 الباقي تحته أسفل الخط فان خلت المنزلة السفلى من العدد فضع ما في
 العليا أسفل الخط وان خلتا معا أو تساوى ما فيهما من العدد فضع أسفل
 الخط صفرا وان خلت العليا فقط أو كان ما فيها أقل مما في السفلى فزد
 على ما في العليا عشرة وهي واحد مأخوذ من المنزلة التالية واطرح ما في

السفلى من العشرة فى الصورة الاولى ومن المجتمع فى الصورة الثانية
وأثبت الباقي أسفل الخط وحينئذ تعتبر ما فى المنزلة التالية من السطر
الأعلى ناقصا واحدا وتسقط منه ما تحته فان كان المأخوذ منه الواحد صفرا
فاعتبره تسعة واعتبر ما بعده ناقصا واحدا فما كان أسفل الخط فهو
الباقي المطلوب فلو قيل اطرح ٤٥٧١٦٠٠ من ٩٠٣٨٦٥٠
فضعهما هكذا

٩٠٣٨٦٥٠

٤٥٧١٦٠٠

٤٤٦٧٠٥٠

ثم ضع صفرا فى المنزلة الاولى أسفل الخط لخالوها فى السطرين ثم الخامسة
التي بعليا الثانية لخلوها فلاها ثم صفرا تحت الثالثة لتساوى عدديها
ثم سبعة تحت الرابعة وهى الباقية بعد طرح الواحد من الثمانية ثم
اطرح السبعة التي بسفلى الخامسة من الثلاثة التي فوقها بعد أن تزيد
عليها عشرة وضع الستة باقى الطرح أسفل الخط ثم اطرح الخمسة من
الصفرا الذي أخذله واحد مما بعده فصارت عشرة ثم أخذ منها واحد لما قبله
فصارت تسعة وضع الاربعة الباقية أسفل الخط ثم اطرح الاربعة التي
فى المنزلة الاخيرة من التسعة التي صارت ثمانية بعد أخذ الواحد منها لما
قبلها وضع الاربعة الباقية أسفل الخط فيكون الباقي المطلوب أربعة
ملايين وأربعمائة وسبعة وستين ألفا وخمسين واختبار صحة الطرح
أن تجمع الباقي الى المطروح فان حصل المطروح منه صح العمل والا فلا

(الفصل الرابع)

(في كيفية الضرب)

وهو تضعيف أحد العددين بقدر أحاد الآخر وأحدهما يسمى مضروباً والآخر مضروباً فيه والناتج هو حاصل الضرب والضرب طرق كثيرة وأشهرها ضرب المحاذاة وذلك أن تضع المضروبين في سطرين متحاذيين وتمتد تحتهم ما خطا ثم تبدأ من جهة اليمين بضرب أول رقم من السطر الأسفل في كل رقم من أرقام السطر الأعلى على التوالى وحاصل الضرب يسمى حاصل جزئياً بوضع أوله تحت الرقم الذي ضربته ثم تضرب الثاني رقم من السطر الأسفل في كل رقم من أرقام السطر الأعلى كذلك وهكذا إلى الانتهاء فيحصل معك خواصل جزئية يتأخر وضع كل حاصل منها عما قبله بمرتبة ومتى ضربت عدداً في صفر فالخارج صفر وفي واحد فهو العدد بعينه وإذا كان الناتج من ضرب رقم في آخر فحين تضع أولهما في منزله أسفل الخط سواء كان صفراً أو عدداً واحفظ الثاني بصورة الآحاد لتضيفه إلى حاصل الضرب في الرقم التالي وحاصل الضرب في الرقم الأخير بوضع تمامه مع ما حفظته إن كان ثم تجمع الخواصل الجزئية فالتجوع هو الحاصل المطلوب فالوقيل اضرب ٤٥٦ في ٧٨٩ فاضرب الستة في التسعة يحصل أربعة وخمسون فضع أسفل الخط أربعة في المئثلة الأولى واحفظ الخمسين بصورة الخمسة ثم اضرب الستة في الثمانية يحصل ثمانية وأربعون وأضف لها الخمسة المحفوظة يحصل ٥٣ فضع الثلاثة بجانب الأربعة واحفظ الخمسة ثم اضرب الستة في السبعة

وأضف للعاصل الخمسة المحفوظة يحصل ٤٧ فضعها تمامها بجانب
الثلاثة وقد انتهى ضرب الستة ثم اضرب الخمسة في كل من أعداد
السطر الأعلى على قياس ما تقدم ثم الأربع عشرة كذلك ثم اجمع ما تحت
الخط يكن حاصل الضرب هكذا

٧٨٩ والآن خصر في ضرب عدد مبدوء بصفر وأصفار في عدد آخر

٤٥٦ كذلك أو ليس كذلك أن تضرب أحدهما في الآخر مجردين

٤٧٣٤ عن الأصفار ثم تثبت قبل حاصل الضرب تلك الأصفار فلو

٣٩٤٥ قيل اضرب ألفين ومائة في ثلاثين ألفا فخردهما عن

٣١٥٦ الأصفار فیرجعا إلى أحد وعشرين وثلاثة وحاصل ضربهما

٣٥٩٧٨٤ ثلاثة وستون وجملة الأصفار من الجانبين ستة فأنبتها

قبلها يكن حاصل الضرب ثلاثة وستين مليوناً هكذا ٦٣٠٠٠٠٠٠

واختبار صحة الضرب أن تطرح كلا من المضروبين بالتسعة فان في

أحدهما أو كلاهما فالميزان تسعة والآخر يضرب البقيتين في بعضهما

وآخر حاصل ضربهما بالتسعة فالباقي هو الميزان ثم اطرح حاصل

الضرب بالتسعة فان بقي مثل الميزان فالعمل صحيح

(الفصل الخامس)

(في كيفية القسمة)

وهي حل المقسوم إلى أجزاء متساوية عتبتها كعتة آحاد المقسوم عليه

وهي ثلاثة أنواع قسمة عدد على مساوية والخارج فيها واحد أبداً

وقسمة قليل على كثير ويعبر عنها بالنسبة وبالتسمية كقسمة خمسة على

عشرة وثلاثة على سبعة فانسب الخمسة الى العشرة يكن الخارج لكل واحد من اعداد المقسوم عليه نصفاً وتوضع هكذا $\frac{5}{10}$ وانسب الثلاثة الى السبعة يكن الخارج لكل واحد ثلاثة اُسباع وتوضع هكذا $\frac{3}{7}$ فتضع العددين على صورة كسر بسطه المقسوم ومقامه المقسوم عليه وقسمة كثير على قليل وطريقها ان تضع المقسوم في سطر عرضي والمقسوم عليه على يساره مفصلاً عنه بخط رأسي قائم على خط أفقي فاصل بين المقسوم عليه وخارج القسمة ثم تأخذ من آخر المقسوم من جهة اليسار أصغر عدد يحتوي على المقسوم عليه بأن تأخذ من آخر المقسوم رقماً أو أكثر بعدة أرقام المقسوم عليه ان لم تنقص كمية ما تأخذه عنه والافزد رقماً آخر من المقسوم وافصله بشرطة ويسمى هذا المأخوذ مقسوماً جزئياً فانظر فيه كم يحتوي على المقسوم عليه فان احتوى عليه مرة أو أكثر فضع عدده مرات الاحتواء تحت المقسوم عليه أسفل الخط واضربه في المقسوم عليه واطرح حاصل الضرب من المقسوم الجزئي ثم نزل على عین باقي الطرح الرقم الذي يلي العلامة من المقسوم وعلم عليه بعلامة أخرى فيتحصل مقسوم جزئي آخر فابحث فيه عن عدد مرات احتوائه على المقسوم عليه وضعه على عین الرقم السابق أسفل الخط واجر على هذا المنوال حتى تنتهي جميع أرقام المقسوم واذ لم يحتوي أي مقسوم جزئي على المقسوم عليه فضع صفراً في خارج القسمة ونزل رقماً آخر واذ لم يوجد للمقسوم باقي كان ماتحت الخط هو خارج القسمة صحيحاً وان بقي منه عدد وهو لا يكون الا اقل من المقسوم عليه فهو كسر من المقسوم عليه فانسبه اليه وضمه الى خارج القسمة يكن صحيحاً وكسراً

فلو قيل اقسام ٤٨٠٥٤ على ستة فضع رقم الستة على يسار المقسوم هكذا

$$\begin{array}{r}
 ٤٨٠٥٤ \\
 ٦ \overline{) ٤٨٠٥٤} \\
 \underline{٤٨} \\
 ٨٠٠٩ \\
 \underline{٥٤} \\
 ٠٠
 \end{array}$$

ثم خذ من آخر المقسوم ٤٨ لانه أصغر عدد في آخره
يحتوى على المقسوم عليه وهو يحتوى على الستة
ثمانى مرات فضع الثمانية أسـ فل الخط واطرح
حاصل ضربها في الستة من المقسوم الجزئى فلا
يبقى شئ فنزل الصفر من المقسوم وضع صفرا بجانب
الثمانية في خارج القسمة لعدم احتواء الصفر على المقسوم عليه ونزل
الخمس من المقسوم وضع صفرا أيضا في خارج القسمة ونزل الاربعة
فيه ~~كون~~ المقسوم الجزئى ٥٤ وهو يحتوى على المقسوم عليه تسع
مرات فضع التسعة واطرح حاصل ضربها في الستة من المقسوم الجزئى
فلا يبقى شئ ويكون خارج القسمة ثمانية آلاف وتسعة ولو قيل اقسام
١٣٥٤ على ثلاثة عشر فارسمها هكذا

$$\begin{array}{r}
 ١٣٥٤ \\
 ١٣ \overline{) ١٣٥٤} \\
 \underline{١٣} \\
 ١٠٤ \\
 \underline{١٠٤} \\
 ٠
 \end{array}$$

وافعل كما عرفت يكن خارج القسمة مائة وأربعة وجزأين من ثلاثة عشر
من الواحد واختبار صحة القسمة والنسبة أن تضرب الخارج في المقسوم
عليه أو المنسوب اليه فان خرج المقسوم أو المنسوب صح العمل ~~في~~ ثم اعلم أن
المقسوم عليه ان كان مركبا من رقمين فأكثر وكان عددا أصم أى لا يقنيه
الا الواحد فالقسمة عليه لا تكون الا بحالته وأما ان كان مركبا من أضلاع
ينحل اليها فان شئت قسمت عليه بحالته كما تقسم على الأصم وقد عرفت

ذلك وان شئت حالته الى اضلاعه التي تركب منها ثم نضع تلك الاضلاع
 المنحل اليها في سطر مقدما الا كبر فالاكبر استحسانا وعتد فوق تلك الاضلاع
 خطا أفقيا لتثبت البقايا عليه ثم تقسم العدد المطلوب قسمته على الاخير
 من تلك الاضلاع على قياس ما تقدم في القسمة وتثبت فوقه صفرا على
 الخط ان صح الانقسام عليه والا فتثبت المنكسر وهو الباقي فوقه ثم
 تقسم خارج القسمة الصحيح على متلو الصلغ الاخير كذلك وهكذا حتى
 تقسم على جميع الاضلاع فما كان من صحيح أو صحيح وكسر هو المطلوب
 ويسمى هذا الكسر منقسبا وسيأتي بيانه فلو قيل اقسام الفاعل على ٢٤
 فحل الاربعة والعشرين الى ستة واربعة مثلا وان ثبتها هكذا ٤٦ ثم
 اقسام الالف على الاربعة أولا يخرج ٢٥٠ ولا كسر فثبت فوق
 الاربعة صفرا على الخط ثم اقسام الخارج على الستة يخرج أحد وأربعون
 وأربعة أسداس وكذلك تفعل في قسمة القليل على الكثير فلو كان
 المقسوم عليه ٣٤ فحل الى ثمانية وثلاثة مثلا وانظر الى المقسوم فان
 كان واحدا فاكسره على الثلاثة وأضف اسمه منها الى اسم الواحد من
 الثمانية يكن ثلث ثمن هكذا $\frac{1}{3}$ وان كان المقسوم اثنين فحل ثلثي
 ثمن وان كان ثلاثة فاكسره واحدا على الثمانية وضع صفرا على الثلاثة
 لصحة القسمة عليه ما يكن ثمنا وعلى هذا القياس والاخصر في المتوافقين
 أن ترد كلا منهما الى وفقه ففي قسمة ٢٥ على ٢١٠ تقسم خمسة وفق
 الاول على اثنين وأربعين وفق الثاني لتوافقهما بانماخس يكن الخارج
 خمسة أسداس سبع هكذا $\frac{5}{14}$ وان شئت رسمته كرسيم المضاف هكذا
 $\frac{5}{14}$ من $\frac{1}{7}$ عبارة عن $\frac{5}{14}$ ثم الحل مقدمة وهي أن كل عددا وله

صفر فله النصف والعشر والخمس وكل عدد أوله زوج فله النصف وما
أفنته الثلاثة فله الثلث أو الأربعة فله الربع وهكذا وكيفية الحل
أن تعرف ما لذلك العدد المطلوب حله من الكسور ثم تأخذ مقام كسره
الأدق فهو أحد ضلعيه فأقسم عليه بجملة العدد يخرج ضلعه الآخر
فإن كان ذلك الضلع يتحل أيضا واحتجت إلى حله فله كذلك وهلم جرا إلى
أن نصير جميع أضلاعه أحادا فقط أو ما لا يتحل فلو قيل حل ١٢٨
فأدق كسر ظهر له الثمن ومقامه ثمانية فهي أحد ضلعيه فأقسمه عليها
يخرج ستة عشر فهو ضلعه الآخر فله إلى اثنين وثمانية أو إلى أربعة
وإربعة واختبار صحة الحل أن تضرب الأضلاع بعضهم في بعض فإن
حصل عددا صحيح العمل والأفلا

(الفصل السادس)

(في بيان أسماء الكسور وبسطها)

اعلم أن الكسر إما منطوق أو أصم فالمنطوق هو الكسور التسعة وهي
النصف والثلث والربع والخمس والسادس والسبع والثمن والتسع
والعشر والأصم كواحد من أحد عشر ويعبر عنه بلفظ الجزء فيقال
جزء من أحد عشر مثلاً وكل منهما إما مفرد أو مكرر أو مضاف أو معطوف
فالمفرد كسدس وكجزء من أحد عشر والمكرر كثلثين وكجزئين من أحد
عشر وكل كسر يتكرر إلا النصف فإنه متى تكررت تنقل إلى الصحيح
ومنتهى تكرار كل كسر أقل من الواحد يجوز مثل ذلك الجزء المكرر
كثلثين في تكرار الثلث وكعشرة أجزاء من أحد عشر في تكرار الجزء منها

فاكثف بأكبرهما وان توافقا في جزء بان أفناهما عدد ثالث غير الواحد
 كأربعة وستة فانهما متوافقان بالنصف فاضرب وفق أحدهما في كامل
 الآخر وان تباينا بان لم يشتركا في جزء كخمسة وثمانية فاضرب أحدهما
 في الآخر ثم انظر الى هذا الحاصل مع مقام ~~الكسر~~ الثالث وأجر
 ما عرفت وهكذا يحصل المقام المشترك فاضرب فيه بسط كل كسر
 واقسم الحاصل على المقام الخاص بذلك الكسر فان خارج هو بسط ذلك
 الكسر من المقام المشترك فتحويل $\frac{2}{3}$ و $\frac{5}{6}$ و $\frac{4}{7}$ يكون $\frac{28}{42}$
 و $\frac{35}{42}$ و $\frac{24}{42}$ وان شئت فاضرب حتى كل كسر في مقامات الكسور
 الاخرى وضع حاصل ضرب كل بسط على حاصل ضرب المقامات فان توافق
 الجميع في كسر فرد كلامهم الى وفقه الاختصار ~~وتنبهات~~ الاول
 اذا أردت تحويل كسر من مقام الى مقام آخر فاضرب بسط الكسر
 المحول في مقام الكسر المحول اليه أو مقاماته واقسم الحاصل على مقام
 المحول أو مقاماته يحصل المطاوب فلو قيل ستة أسباع كم ثمنا فاضرب
 ستة بسط المحول في ثمانية مقام المحول اليه واقسم الحاصل وهو ٤٨
 على سبعة مقام المحول يخرج ستة أثمان وستة أسباع ثمن (الثاني) الصحيح
 المقرن بالكسر كثلاثة وأربعة أخماس وضعه المتأخرون على يسار
 الكسر والاولى وضعه على يمينه مفضولا بواو العطف لموافقتهم للنطق
 وبسطه أن تضرب الصحيح في مقام الكسر أو مقاماته وتضم الى حاصل
 الضرب بسط الكسر بحسبه ففي المثال ضربنا الثلاثة في خمسة مقام
 الكسر وأضفنا الى الحاصل بسط الكسر وهو أربعة بلغ تسعة عشر
 فهو البسط المطاوب اذ المقصود جعل الصحيح من جنس الكسر وضعه

اليه لتصير المسئلة كلها من نوع ذلك الكسر ويسمى هذا عددا كسريا
 (الثالث) اعلم أن الغالب في قسمة التراكات أن تخرج كسور مضافة
 ومعطوفة على بعضها منسوبة الى أولها وتسمى عند المتقدمين كسرا
 منتسبا وهو ما تألف من المفرد أو المكرر والمضاف بحيث لا تغير فيه
 النسبة الى السابق فيذكر الاول منه ثم يعطف عليه الثاني مضافا الى
 الواحد المنسوب الى مقام الاول ثم الثالث يعطف على الثاني مضافا الى
 الواحد المنسوب الى مقام الثاني مضافا الى الواحد المنسوب الى مقام الاول
 وهكذا الى الانتهاء ويفصل في رسمه بين المقامات وما عليها بخط واحد
 أفقي كخمسة أسداس وثلاثة أخماس سدس وثلاثي خمس سدس هكذا
 $\frac{5}{6} \frac{3}{5} \frac{2}{3}$ وبسطه أن تضرب ماعلى المقام الاول في المقام الثاني وتزيد
 ماعلى رأسه على حاصل الضرب ثم تضرب المجموع في المقام الثالث وتزيد
 ماعلى رأسه على الحاصل ان كان على رأسه شيء والاقتضرب الحاصل
 فقط في المقام الذي بعده وتزيد على الحاصل ماعلى رأسه ان كان وهكذا
 الى الانتهاء ففي المثال ضربنا الخمسة التي هي على المقام الاول في الخمسة
 المقام الثاني وزدنا ما فوقه وهو ثلاثة على الحاصل وضربنا المجموع وهو
 ثمانية وعشرون في المقام الثالث وهو ثلاثة وزدنا على الحاصل ماعلى
 رأسه فصار ستة وثمانين وهو البسط المطلوب ومقداره عدده من مقامه
 وهو الحاصل من ضرب المقامات في بعضها فهو عبارة عن $\frac{27}{91}$

(الفصل السابع)

(في أعمال الكسور من جمع وطرح وضرب وقسمة)

أما الجع فطريقه أن تحول الكسور والزادجها إلى مقام مشترك وتأخذ
البسوط منه وتجمعها فان زادت عن المقام المشترك فاقسمها عليه ليخرج
العدد الصحيح والباقي ككسره وان شئت فاضرب بسط كل من
المجموعتين في مقام الآخر أو مقاماته واقسم مجموع الحاصلين على جميع
المقامات يخرج المطلوب فلو قيل اجمع ستة أسباع إلى أربعة أخماس
فاضرب بسط الاول وهو ستة في مقام الثاني وهو خمسة ثم اضرب بسط
الثاني وهو أربع في مقام الاول وهو سبعة واقسم مجموع الحاصلين وهو
٥٨ على المقامين يخرج واحد وأربعة أسباع وثلاثة أخماس سبع
عبارة عن ١ و $\frac{23}{35}$ وأما الطرح فخذ المطروح والمطروح منه
من المقام المشترك واطرح أحدهما من الآخر فالباقي كسره وان
شئت فاضرب بسط كل من المطروح والمطروح منه في مقام الآخر
أو مقاماته ثم خذ الفضل بين الحاصلين واقسمه على جميع المقامات
يخرج المطلوب فلو قيل اطرح $\frac{4}{7}$ من $\frac{7}{7}$ فالمقام المشترك ٣٥
وبسط الاول منه ٢٨ وبسط الثاني ٣٠ والباقي اثنان هكذا $\frac{2}{35}$
عبارة عن خمسي سبع وأما الضرب فطريقه أن تضرب بسط أحد
المضروبين في بسط المضروب الآخر ثم تقسم حاصل الضرب على
جميع المقامات وان شئت فاجعل حاصل ضرب البسطين بسطا وحاصل
ضرب المقامين مقاماً يحصل المطلوب فلو قيل اضرب $\frac{7}{8}$ في $\frac{8}{9}$
فاقسم ٤٨ حاصل ضرب البسطين على المقامين يخرج $\frac{7}{9}$ وهو
المطلوب ولو قيل اضرب واحداً وثلاثاً في أربعة وخمسة اثنان فاضرب
بسط الاول وهو أربع في بسط الثاني وهو ٣٧ واقسم الحاصل وهو

١٤٨ على المقامين وهما ثمانية وثلاثة أو أربعة وعشرون يخرج ستة
 وعن وثلاث عن فان كان الكسر في أحد المضروبين فقط بان ضربت
 صحيحا في كسر أو في صحيح وكسر فابسط جانب الكسر بحسبه واضرب
 بسطه في الصحيح المنفرد عن الكسر واقسم الحاصل على مقام الكسر
 أو مقاماته يحصل المطاوب فلو قيل اضرب خمسة في ثلاثة وخسة
 أناع فاضرب الخمسة في بسط الثاني وهو ٣٢ واقسم الحاصل وهو
 ١٦٠ على التسعة يخرج ١٧ و $\frac{٧}{٩}$ وأما القسمة فطريقها أن
 تضرب بسط كل من المقسوم والمقسوم عليه أو المسمى والمسمى منه في
 مقام الآخر أو مقاماته ثم تقسم حاصل ضرب المقسوم أو المسمى على
 حاصل ضرب المقسوم عليه أو المسمى منه يخرج المطاوب فلو قيل اقسم
 $\frac{٤}{٧}$ على $\frac{٤}{٧}$ فاقسم حاصل ضرب بسط الاول في مقام الثاني وهو ٢٨
 على حاصل ضرب بسط الثاني في مقام الاول وهو عشرون يخرج واحد
 وخمسة ولو عكس فقبل اقسم $\frac{٤}{٧}$ على $\frac{٤}{٧}$ فانسب عشريين الى
 ثمانية وعشرين يخرج خمسة أسابيع فان كان الكسر في أحده
 المقسومين بأن قسمت صحيحا على كسر أو عكسه أو قسمت صحيحا على
 صحيح وكسر أو عكسه فاضرب الصحيح المنفرد عن الكسر في مقام كسر
 الجانب الآخر أو مقاماته ثم ابسط جانب الكسر بحسبه ثم اقسم
 بسط المقسوم على بسط المقسوم عليه فان الخارج هو المطاوب فلو قيل
 اقسم خمسة وربعا على ثلاثة فاقسم ٢١ على ١٢ يخرج واحد
 وثلاثة أرباع ولو عكس فانسب اثني عشر الى واحد وعشرين يخرج
 أربعة أسابيع وقس على ذلك

(الباب الاول)

(في علم الفرائض وفيه سبعة فصول)

(الفصل الاول)

(في أركان الارث وشروطه وأسبابه وموانعه)

فأركانه ثلاثة مورت ووارث وحق موروث وشروطه ثلاثة موت مورت حقيقة أو حكماً كفقود أو تقديراً كجنين فيه غرة ووجود وارثه عند موته حيا حقيقة أو تقديراً كالجل والعلم بحقه ارثه * وأسبابه المتفق عليها ثلاثة كل واحد منها يستحق به الارث أحدها القرابة وهي الابوة والبنوة والادلاء باحدهما والثاني الولاء والمراد به ولاء العتاقة وهو عسوبة سيدها نعمة مولى العتاقة على رقيقه بالعتق سواء كان واجباً أو مندوباً منجزاً أو معلقاً ولو بعوض وسواء اعتقه أو عتق عليه بكتابة أو قرابة أو استيلاً أو غير ذلك والثالث النكاح وهو عقد الزوجية الصحيح وإن لم يحصل وطء ولا خلوة وزادت الشافعية والمالكية سبباً رابعاً وهو جهة الاسلام فيرث به بيت المال المنتظم على ماسأى وزادت الحنفية ولاء الموالاة وجعلوا الولاء نوعين ولاء العتاقة المتقدم ذكره ولاء الموالاة وسأى بيانه * وموانع الارث المتفق عليها ثلاثة كل واحد منها مانع لمن قام به سبب الارث * الاول الرق فلا يرث الرقيق فمنا كان أو مكاتباً أو مدبراً أو معلقاً عتقه بصفة أو أم ولد أو مبعوض ولا يرث أيضاً لانه لا مال له الا المبعوض فانه يرث عنه جميع ما ملكه بعهده الحر على الاربع عند الشافعي ولا يرث ولا يرث

كالقن ومالك يبعضه الحر يكون مالك بعضه الرقيق عند أبي حنيفة
ومالك وهو المقتى به عند الحنفية ويرث ويورث كالحر عند أبي يوسف
ومحمد ويورث عنه جميع ماله يبعضه الحر ويرث ويحجب على
حسب ما فيه من الحرية عند الحنابلة واستثنى الحنفية والمالكية
المكاتب إذا مات عن مال يزيد عن الوفاء فإنه يؤدي منه كتابته وما بقي
لورثته مطلقا عند الحنفية للحكم بعقده في آخر حياته ولورثته الذين
يعتقون على الحر بملكهم إن كانوا مكاتبين معه أو مولودين له في الكتابة
دون ورثته الأحرار عند المالكية ونقل الشيخ الأمير أن ذلك ليس بآثر
عندهم بل من باب المعونة وعند الشافعية والحنابلة تنفسخ الكتابة
بموته أما إذا مات للمكاتب مورث قبل عقه لم يرثه بحال عند الأئمة
الأربعة * والثاني القتل وهو مانع القاتل فقط دون المقتول فلو مات
القاتل قبله ورثته المقتول أجماعا واختلفت الأئمة في القتل المانع
للأرث فعند الشافعي لا يرث القاتل مقتوله سواء قتل عمدا أو خطأ بحق
أو بغيره أو حكم بقتله أو شهد عليه بما يوجب القتل أو لحد الخذفان
أو زكي من شهد وعند الحنفية كل قتل أو بوجوب القود أو الكفارة وإن
سقط الجرمه الأبوة منع الأرث وذلك هو العمد وشبهه العمد والخطأ ومالا
فلا وكذلك المستحب فيه الكفارة يمنع من الأرث كمن ضرب امرأة
فألقت جنينا ففيه الغرة وتستحب فيه الكفارة ويحرم من الأرث وأما
لو وضع حجرا في طريق فقتل مورثه أو قتله قصاصا أو دفعه عن نفسه
ونحو ذلك فلا يمنع من الميراث وعند الحنابلة كل قتل مضمون بقصاص
أو دية أو كفارة يمنع من الميراث ومالا فلا وعند المالكية لا يرث قاتل

العمد العدوان وشبهه الممد داخل في العمد عندهم ويرث قاتل الخطا
 من المال دون الدية ولو جوبها بسببه فلا يرث منها ولا يحجب وارثا فيها
 * الثالث اختلاف الدين بالاسلام والكفر فلا يرث الكافر المسلم اجماعا
 ولو أسلم قبل قسمة التركة خلافا لآل امام أحمد ولا المسلم الكافر ولو بالولاء
 خلافا له أيضا حيث قال ان أسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث ويرث
 المسلم من عتيقه الكافر ويتوارث الكفار بعضهم من بعض عند
 الشافعية والحنفية ولو اختلفت أديانهم كاليهود والنصارى والمجوس
 لأن الكفر كله مله واحدة في الارث والمعتمد عند المالكية أن الكفر
 ملل متعددة في الارث والقول الثاني عندهم وفاقا للحنابلة أن الكفر
 ثلاث ملل فاليهودية مله والنصرانية مله وماعدا هم مله وعلمه فلا يرث
 النصراني من اليهودي ويرث عابد الشمس من المجوسي مثلا وأما المرتد
 فلا يرث أحد من المسلمين ولا من الكفار ولا من مرتد مثله لا بالرحم ولا
 بغيره اجماعا ولا يرثه أحد كذلك بل ماله بعد موته فيء ولو كان امرأه
 سواء اكتسبه في حال اسلامه أو في حال رده خلافا للحنفية فعند أبي
 حنيفة ما اكتسبه المرتد في حال اسلامه يكون لورثته المسلمين يوم موته
 وما اكتسبه في حال رده يكون فيءا ومال المرتدة لورثتها المسلمين مطلقا
 وقال أبو يوسف ومحمد كسب المرتد مطلقا لورثته المسلمين كالمرتدة وعند
 الحنفية أيضا أن زوجة المرتد ترث منه مطلقا مادامت في العدة وزوج
 المرتدة لا يرث الا اذا ارتدت وهي مريضة وماتت في العدة وعندهم
 أيضا أن لحاق المرتد بدار الحرب اذا حكم القاضي يلحقه ينزل منزله موته
 وعندهم أيضا اذا ارث أهل ناحية بأجمعهم يتوارثون لأن دارهم صارت

دار حرب خلافاً للامثلة الثلاثة وزادت الحنفية ما نعار ابعاءه و هو اختلاف
الدارين قيمابين الكفار وذلك باختلاف المنفعة أى العسكر واختلاف
الملك وانقطاع العصمة قيمابينهم حتى استحبل كل منهم قتال الآخر فلا
توارث بين حربى فى دارهم وذى فى دارنا ولا بين حربيين فى دارين
مختلفتين كهندي ورومى لاختلاف الدارين حقيقة وحكما ولا توارث
بين مستأمنين فى دارنا من دارين مختلفتين ولا بين مستأمن وذى فى
دارنا أو فى دارهم لاختلاف الدارين حكما وتوارث مستأمن فى دارنا
مع حربى فى دارهم كلاهما من دار واحدة لاتحاد الدارين حكما فالمنازع
هو الاختلاف حكما سواء كان معه الاختلاف حقيقة أم لا دون الاختلاف
حقيقة فقط وإذا كان بين الدارين تعاون وتناصر على أعدائهما
فتمكون الدار واحدة والوراثة ثابتة وليس اختلاف الدار بمنازع بين
المسلمين اتفاقا لان عصمة الدين تجمعهم والظاهر عند الشافعى أنه
لا توارث بين حربى وذى وفاقا لأبى حنيفة والقول الثانى يتوارثان
وفاقا للمالك وأحمد عند اتحاد الملة على ما تقدم والمعاهد والمستأمن
كالذى على الأرجح عند الشافعى العصمة كما والثانى أنهم كما لحربى
وفاقا للامثلة الثلاثة لانهم لم يستوطنوا دارنا وعند الشافعية من الموانع
الدور الحكى وهو أن يلزم من التوريث عدمه كائن يقتراخ حازن بابن
لميت قيمثبت نسبه ولا يرث على الظاهر عندهم لانه لو ورث لحجب الاخ
فلا يقبل اقراره فلا يثبت نسب الابن فلا يرث فاثبات الارث يؤدى
الى ثبته وهذا فى الظاهر وأما ينه وبين الله فيجب عليه دفع المال
للابن اذا كان صادقا فى اقراره والقول الثانى يرث ويثبت نسبه وبه

قالت الحنابلة وعند الحنفية والمالكية يرث لان الاقرار حجة ملزمة ولا يثبت نسبه الاباقر اعدلين من الورثة على ما سياتى فى الاقرار

(الفصل الثانى)

(فى بيان المجمع على ارثهم من الذكور والاناث)

فالوارثون من الذكور خمسة عشر وهم الابن وابن الابن وان نزل والاب والجد أبوالاب وان علا والاخ الشقيق والاخ من الاب والاخ من الام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ من الاب والعم الشقيق والعم من الاب وابن العم الشقيق وابن العم من الاب والزوج ومولى العتاقة ومن الاناث عشر وهن البنت وبنت الابن وان نزل أبوها والام والجدّة من جهة الام والجدّة من جهة الاب على تفصيل يأتى فيهما والاخت الشقيقة والاخت من الاب والاخت من الام والزوجة والمولاة وما عدا هؤلاء من الذكور والاناث كأولاد البنات والعمات والاخوال والحالات فن ذوى الارحام

(الفصل الثالث)

(فى بيان الفروض المقدرة فى كتاب الله تعالى وبيان مستحقها)

وهي ستة النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس § فالنصف فرض خمسة من الورثة * الزوج اذا لم يكن للزوجة ولد ولا ولد ابن ذكر ا كان أو أنثى فان كان لها ولد أو ولد ابن وان نزل فلزوج الربع سواء كان ولدها منه أو من غيره ولو من زنا لانه ينسب اليها * والبنت الواحدة وبنت الابن الواحدة عند فقيد البنت * والاخت الشقيقة الواحدة عند عدمهما

* والاخت

* والاخت من الاب الواحدة عند عدم الثلاث المذكورات وانما سارت
 الواحدة من هؤلاء الاربع النصف عند انفرادها عن يعصبها من الذكور
 فان كانت بنات الصلب اثنيتين فأكثر أو بنات الابن اثنيتين فأكثر أو
 الشقيقات اثنيتين فأكثر أو الاخوات من الاب اثنيتين فأكثر فلهما أولهن
 الثلثان فرضا عند عدم المعصب من الذكور ❀ والرابع فرض الزوجة
 فأكثر ان لم يكن للزوج ولد ولا ولد ابن ذكرا كان أو أنثى فان كان له ولد
 أو ولد ابن وان نزل فللزوجة أو الزوجات الثلث ❀ والثالث فرض اثنيتين من
 أصناف الورثة الاول الام اذ لم يكن لليت ولد ولا ولد ابن ذكرا كان أو أنثى
 ولا اثنان فأكثر من الاخوة والاخوات سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم أو
 مختلفين وإذا كان مع الام أحد الزوجين وأب فيفرض لهما ثلث الباقي
 بعد فرض الزوج أو الزوجة والباقي للأب فيكون للام السدس في مسألة
 الزوج والرابع في مسألة الزوجة وانما قيل فيه ثلث الباقي تأدباً مع
 القرآن العظيم وتسمى هاتان المسئلتان الغزاوين والثاني عن فرضه
 الثلث العد من أولاد الام اثنان فأكثر سواء كانوا ذكورا أو إناثا أو
 مختلفين ويقسم على عدد رؤسهم يستوي فيه ذكروهم وإناثهم إجماعا
 ❀ والسدس فرض سبعة من الورثة فرض كل واحد من الابوين مع وجود
 ولد أو ولد ابن ذكرا كان أو أنثى وفرض الام أيضا مع وجود اثنين فأكثر من
 الاخوة والاخوات سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم أو مختلفين وفرض ولد
 الام الواحد ذكرا كان أو أنثى وفرض الاخت من الاب فأكثر مع وجود
 الاخت الواحدة الشقيقة فتأخذ الشقيقة النصف وتأخذ الاخت أو
 الاخوات من الاب السدس تكملة الثلثين فان كان في المسئلة شقيقتان

فأكثر سقطت الاخت أو الاخوات من الاب الا اذا كان معها أو معهن
أخ من الاب فانه يعصمها أو يعصمهن وفرض بنت الابن فأكثر اذا كانت
مع بنت الصلب الواحدة فتأخذ بنت الابن فأكثر السدس تكمله الثلثين
اجمعا وكذا كل بنت ابن فأكثر نازلة مع بنت ابن واحدة أعلى منها أو منهن
عندة بنت الصلب فلبنت الابن النازلة فأكثر السدس مع وجود
العالية وفهم مما تقدم أنه لو كانت بنت ابن فأكثر مع بنتين فأكثر سقطت
بنات الابن كيف كن واحدة أو أكثر فحدثت درجتهم أو اختلفت الا اذا
وجدت كرم ولدا لابن فانه يعصمهن اذا كان في درجتهم أو أنزل منهن
وأما اذا كان فوقهن فانه يحجبهن و والسدس فرض الجدة الصحيحة فأكثر
منطقا عندة قد الام سواء كان للميت ولدا أو لم يكن وسواء كان له اخوة أو لم
يكن وسواء كانت من قبل الام أو من قبل الاب فأما أم الام وأم الاب
وأمهاتهما فترث كل واحدة منهن السدس اذا انفردت ويشتركان فيه اذا
اجتمعتا اجماعا وأما أمهات الاجداد وأمهاتهن فيرثن عند أبي حنيفة
والشافعي لادلائهن بوارث خلافا للمالك والحنابلة حيث منعوا ارث
أم أبي الجد وأمهماتها وهي كل جدة بينها وبين الميت ثلاثة كور وانفردت
المالكية بمنع ارث أم الجد وأمهماتها وهي كل جدة بينها وبين الميت ذكران
وهما أبوه وجده فاذا خلف الميت جنتين أو جدات وتساوت درجتهم وكن
كلهن وارثات قسم السدس بينهما بالسوية و التي تدلى الى الميت بحجتين
كالتى تدلى بجهة على الراجع عند الشافعية والحنفية وبه قال مالك والقرول
الثاني عند الشافعية والحنفية يعطى لذات الجهتين مثلان لثلاث ولذات
البنات ثلثه واذا كانت إحدى الجدتين محجوبة بالاب فالسدس للثانية

وحدها وعند الخنابلة يقسم السدس بين مالان الاب لا يحجب أم نفسه
 عندهم وأما إذا كانت بعض الجدات أقرب إلى الميت من بعض فإن
 كانت القري من جهة الأم والبعدى من جهة الأب كام الأم وأم الأب
 أو أم الجد فالقري للام تحجب البعدى للأب قطعا وتأخذ السدس وحدها
 وكذلك إذا كانت القري من جهة أم الأب والبعدى من جهة أم الجد أو
 عكسه فتسقط البعدى بالقري على الأرجح عند الشافعي وفاقا للباقي الأئمة
 وإن كانت القري من جهة الأب والبعدى من جهة الأم كام الأب وأم أم
 الأم فالصحيح عند الشافعية أنهم ما يشركون في السدس وبه قطع المالكية
 وعند الخنفية والخنابلة تنسقط البعدى بالقري مطلقا وإذا كانت
 القري والبعدى كلتا هاتين من جهة الأم كام الأم وأما أم من جهة الأب
 كام الأب وأم أم فتسقط البعدى بالقري بالإخلاف وكل جدّة أدلت
 إلى الميت بتغير وارث كام أبي الأم فهي من ذوى الأرحام وتسمى الجدّة
 الفاسدة * والسابع من فرضه السدس الجد عند فقد الأب فيفرض له
 السدس مع وجود الولد أو ولد الابن إجماعا لأنه كالأب في جميع أحكامه
 فيموز جميع المال إذا انفرد وبأخذنا ما بقى الفروض إذا لم يكن للميت
 ولد ولا ولاءين ولكنه يخالف الأب في مسائل منها مسئلتا الغزوين فإن
 للام فيه ماثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين وبأخذنا الأب مثل الأم
 مرتين كما تقدم فلو كان بدل الأب فيه جدّة كان للام ثلث جميع المال
 ومنها إذا كان مع الجدّة أخوة لابوين أو لأب فليس يحكم الجدّة معهم بحكم
 الأب لأن الأب يحجبهم إجماعا لادلائهم به والمحقق به عند الخنفية أن الجدّة
 يحجب الأخوة مطلقا كالأب وعند الأئمة الثلاثة وأبي يوسف ومحمد أنهم

يرثون مع الجد مسأوتهم له في القرب وعلى هذا القول يكون للجد مع
 الاخوة حالتان الاولى أن لا يكون معهم صاحب فرض من أحد
 الزوجين والام أو الجدة والبنات وبنات الابن فيأخذ الجد الأخط من ثلث
 المال أو المقاسمة فان كان عدد الاخوة أكثر من مثليه بحد وثلاثة اخوة
 فيفرض له الثلث ويقسم الباقي على الاخوة وان كانوا أقل من مثليه
 فالمقاسمة خير له من الثلث بحد وأخت فله الثلثان وبحد وأخ وأخت فله
 الخمس فان كانوا مثليه استوى له الثلث والمقاسمة بحد وأخوين الحالة
 الثانية أن يكون معه صاحب فرض فيأخذ الأخط من مقاسمة الاخوة
 أو ثلث الباقي بعد الفرض أو سدس جميع المال فله مع أم وأخ ثلث
 بالمقاسمة ومع أم وثلاثة اخوة ثلث الباقي سهم وثلاثهم ومع زوج وأم
 وأخوين سدس لانه خير له من المقاسمة ومن ثلث الباقي وان لم يبق بعد
 أصحاب الفروض الا سدس فقط أخذه وسقطت الاخوة كبنتين وأم وجد
 واخوة ولو بقي أقل من سدس أو لم يبق شيء أخذه عائلاً كزوج وبنتين
 وجدواخوة وكزوج وبنتين وأم وجد واخوة فيفرض للجد في الصورتين
 السدس ونحوه في الاولى بتمامه ويزاد في عول الثانية وتسقط الاخوة الا
 الأخت في مسألة الأكدرية وهي أن تموت امرأة عن زوج وأم وجد
 وأخت فللزوج النصف وللأم الثلث ويبقى سدس كان القياس أن
 يفرض للجد وتسقط الأخت وهو المفتي به عند الحنفية وأما عند الاثنية
 الثلاثة وأبي يوسف ومحمد فيفرض للجد السدس والأخت النصف لانه
 لا حاجب لها وقول المسئلة من ستة الى تسعة ولما كان الجد مع الاخوات
 عند المقاسمة مثل أخ في كونه يعصهن ويأخذ مثل خط الاثنين ردت

الاخت هنا بعد الفرض الى التعصيب بالجد فتمضم حصتها الى حصته
 ويقسمان الاربعه مجموع حصتهما اثلاثا للجد ثلثاها وللأخت ثلثها
 فتصح المسئلة من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية
 وللأخت أربعة لكن مع الأخت لا يحجب الأم من الثلث الى السدس
 وإذا كان بدل الزوج زوجة فلها الربع وللأم الثلث ويقسم الباقي بين
 الجد والأخت اثلاثا للجد ثلثاها وللأخت ثلثه ولو كان في الأ كدربة بدل
 الأخت أخ لسقط وصحت المسئلة من أصلها وهو ستة ولو كان بدل
 الأخت أختان فأكثر فلهما أولهن السدس كالجد ولا يعال لهن ثم اعلم
 أن جميع ما تقدم إذا كان مع الجد أخوة أشقاء فقط أو لأب فقط وأما
 إذا اجتمع الفر يقان مع الجد سواء كان معهم صاحب فرض أم لا فاحسب
 على الجد الاخوة للأب مع الاخوة للأبوين وعدّهم عليه صنفًا واحدًا
 فإذا أخذ الجد حظه فأحكم على الاخوة بعد ذلك حكمك فيهم عند
 عدم الجد فالأخ الشقيق يحجب أولاد الأب ذكورا كانوا أو إناثا وإذا
 كان الموجود من أولاد الأبوين شقيقة واحدة وفضل عن نصفها شيء فهو
 لأولاد الأب ولو أنثى ففي جد وأخ شقيق وأخ لأب الجد الثلث والباقي
 للشقيق ويسقط الأخ للأب وفي جد وأخت شقيقة وأخ وأخت لأب
 للجد الثلث وللشقيقة النصف ويقسم السدس بين الأخ والأخت للأب
 أثلاثا وفي أم وجد وأخت شقيقة وأخ لأب للأم سهم وللجد سهمان
 وللأخت ثلاثة ويسقط الأخ للأب وإن كانتا شقيقتين فلهما الى الثلثين
 وحينئذ لا يبقى للاخوة للأب شيء معهما ففي جد وشقيقتين وأخ لأب لهما
 الثلثان وللجد الثلث ولم يبق للأخ شيء والمشهور في مذهب مالك أنه لو كان

زوج وأم وجد وأخ شقيق أو لاب مع اخوة لأم أن الجد يأخذ الثلث حصّة
 الاخوة لأم لانه حجبهم فيقول أنا أولى بحصتهم ويسقط العاصب لاستكمال
 الفروض التركة وقال ابن يونس الصواب أن العاصب يرث مع الجد كذهب
 الشافعية والحنابلة

(الفصل الرابع) (في بيان العصبات)

وهي ثلاثة أنواع النوع الاول العصبية بالنفس وهو الابن ثم ابن الابن
 وان نزل ثم الاب ثم الجد أبو الاب وان علا والاخ الشقيق والاخ من الاب
 ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ من الاب وان نزل كل منهما ثم الم الشقيق
 ثم الم من الاب ثم ابن الم الشقيق ثم ابن الم من الاب وان نزل ثم عم الاب
 ثم ابنه كذلك وان نزل ثم عم الجد ثم ابنه وان نزل ثم المعتق والمراد به مولى
 المعتاق ذكرنا كان أو أنثى ثم عصبته المتعصبون بانفسهم وهم المذكور
 دون الاناث وترتيبهم كترتيب عصبه النسب لكن الاظهر عند الشافعي
 وفاقا للمالك أن أبا المعتق وابن أخيه وان نزل مقدمان على جده وعم المعتق
 وابن عمه على أبي الجد وعند أبي حنيفة يقدم الجد وعند أبي يوسف ومحمد
 يشترط الجد والاخ كالقول الثاني للشافعي وفاقا للحنابلة فان قدمت عصبية
 المعتق فعقب المعتق ثم عصبته على الترتيب المذكور وهكذا ولا شيء للاناث
 من ورثة المعتق فيكل واحد من العصبه المذكورين يجوز المبالا اذا انفرد
 و يأخذ ما يبق بعد الفروض ان كان في المسئلة صاحب فرض واحد أو
 أكثر اجماعا ثم اعلم انه اذا اجتمع عصبان فأكثر فإيهما يرث

يسستوون في الجهة والدرجة والقوة فيستر كان أو يشتركون في المال
أو ما بقي بعد الفروض كبن أخ وعشرة بنى أخ آخر فيقسم المال بينهم
على أحد عشر سهما باعتبار رؤسهم لأصولهم وتارة يختلفون في شيء
من ذلك فيجب بعضهم بعضا وذلك مبني على قاعدة ذكرها الجعفرى في
بيت فقال

فبالجهة التقديم ثم بقربه * وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا
فمن كانت جهته مقدمة فهو مقدم وإن بعد على من كانت جهته مؤخرة
وجبهات العصبية عند الشافعية والمالكية سبع وهي البتوة ثم الابوة
ثم الجدودة والاختوة ثم بنتوة الاختوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال وعند
الحنابلة ست باسقاط بيت المال وعند الحنفية خمس بإدخال الجدودة في
الابوة وإدخال بنتوة الاختوة في الاختوة واسقاط بيت المال فأبن الابن وإن
نزل مقدما على الأب والجد في التعصيب وعلى الاختوة مطلقا وابن ابن ابن
الأخ الشقيق أولاب مقدم على العم وهذا معنى قول الجعفرى فبالجهة التقديم
فإن اتحدت جهتهما فالقريب درجة وإن كان ضعيفا مقدم على البعيد
وإن كان قويا فأبن الأخ لأب مقدم على ابن ابن الأخ الشقيق ولا شيء لثاني
مع الأول إجماعا ويقدم الابن على ابن الابن ويقدم العم لأب على ابن العم
الشقيق وهذا معنى قول الجعفرى ثم بقربه فإن اتحدت درجتهم أيضا
فالقوى وهو ذو القرابتين مقدم على الضعيف وهو ذو القرابة الواحدة
فالأخ لابوين مقدم على الاختوة لابن ذكرنا كانوا أنا فإلا شيء لهم مع
الأول وهذا معنى قول الجعفرى وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا وعلى هذه
القاعدة مع قاعدة أخرى وهي أن كل من أدلى بواسطة حبيته تلك الوساطة

الاولاد الام فانه يرث مع وجود الام ينفى باب الحجب وهو الحجب بالشخص فانه
 المراد عند الاطلاق وذلك أن الحجب قسمان حجب نقصان كحجب الزوج من
 النصف الى الربع والام من الثلث الى السدس وقد تقدم وحجب حرمان
 وهو نفعان حجب بالوصف كالرق وقد تقدم أيضاً وحجب بالشخص وهو
 المراد هنا فالاب يحجب الجد والاختوة مطلقاً والام تحجب الجدات مطلقاً
 سواء كن من جهة أو من جهة الاب والجد أبوالاب وان عليا يحجب
 الاختوة مطلقاً عند أبي حنيفة ويحجب بنى الاختوة اتفاقاً ويحجب به
 المتوسط بينهما وبين الميت كالاب وأبيه إجماعاً والاب يحجب الجدّة التي من
 جهته خلافاً للام أمام أحد ولا يحجب التي من جهة الام اتفاقاً كما أن الجدّة
 لا يحجب التي تدلى بالاب ويحجب التي تدلى به خلافاً للام أمام أحد أيضاً
 والأخ من الام يحجبه ستة من الورثة وهم الاب والجد وان علا وابن
 وابن الابن وان نزل والبنّت وبنّت الابن وان نزل أبوها وابن الابن وبنّت
 الابن يحجبهما الابن وكل ابن ابن قريب يحجب البعيد من أولاد الابن
 والشقيق والشقيقة يحجبهما الاب والابن وابن الابن وان نزل اتفاقاً وكذا
 الجد عند أبي حنيفة كما تقدم وأما الاخ والاخت من الاب فيحجبهما
 الشقيق ومن حجبه والشقيقة اذا كانت مع بنت أو بنت ابن وأما ابن
 الاخ الشقيق فيحجبه الجد والاخ من الاب ومن حجبه والاخت من الاب
 اذا كانت مع بنت أو بنت ابن وأما ابن الاخ من الاب فيحجبه ابن الشقيق
 ومن حجبه وأما العم الشقيق فيحجبه ابن الاخ من الاب وان نزل ومن
 حجبه وقس على ذلك وابن العم الشقيق أو من الاب وان نزل مقدم على
 عم الاب وكذلك بنو عم الاب وان نزلوا يقدمون على عم الجدة وذو الولاية

يحجب عصب النسب وستة لا يحجبهم أحد الزوجان والابوان والابن
 والبنت الصليبان (تنبيه) المحجوب بالوصف وهو الذي قام به مانع من
 الموانع السابقة كالرق والقتل واختلاف الدين وجوده كالعدم فلا يحجب
 أحدا الا حرمانا ولا نقصانا فلو خلف زوجة وابنا قاتلا له وعمافلا زوجة
 الربع والباقي للام ولا أثر للابن والمحجوب بالشخص قد يحجب غيره
 نقصانا كالاخوة مع أب وأم فان للام السدس والباقي للاب ولا شيء للاخوة
 فحجبهم بالاب وقد يحجب حرمانا على مذهب أبي حنيفة كالجدة التي من
 جهة الاب اذا كانت قريبة مع وجود الاب فانها تحجب البعدي من جهة
 الام مع كونها محجوبة بالاب لكونها أدلت به (التوسع الثاني العصبية
 بالغير) وهي البنت وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت من الاب
 فالابن فأكثر يعصب البنت فأكثر ومثله ابن الابن فأكثر فعصب بنت
 الابن التي في درجته فأكثر وكذلك يعصب بنت ابن هي فوقيه اذا لم يكن لها
 فرض بان كان فوقها من البنات أو من بنات الابن أو منهما من بسطة غرق
 الثلثين والاخ الشقيق فأكثر يعصب الاخت الشقيقة فأكثر والاخ
 للاب فأكثر يعصب الاخت للاب فأكثر ومعنى ذلك أن يكون للذكر
 في التركة مثل حظ الانثيين اجماعا (تنبيه) ابن الابن لا يعصب بنت
 الصلب بل تأخذ فرضها وكذلك الاخ من الاب لا يعصب الشقيقة
 ولا يعصبها عن فرضها والشقيق لا يعصب الاخت من الاب بل يحجبها
 وبنت الاخ الشقيق أولاد العم وبنت العم وبنت المعتق لا يعصبهن
 اخوتهم بل يرثون دونهن وابن الاخ لا يعصب من فوقه من الاخوات ولو
 اختبن اليه ولا يرث مع الجد ولا ينقص الامن الثلث الى السدس اتفاقا

النوع الثالث العصبة مع الغير **﴿**وهي الاخت فأكثر شقيقة كانت
 أولاب مع البنت فأكثر أو بنت الابن فأكثر فإذا أخذت البنت أو بنت
 الابن النصف فرضاً أو البنات أو بنات الابن الثلثين فرضاً كان الباقي
 للاخت أو الاخوات المتساويات بالعصوبة وهذا معنى قول الفرضيين
 الاخوات مع البنات عصبات فلو استغرقت الفروض التركة سقطت
 الاخت أو الاخوات كما لو ماتت امرأة عن بنتين وزوج وأم وأخت شقيقة
 أولاب فأصل المسئلة اثنا عشر وتعمل الى ثلاثة عشر ولم يبق شيء للاخت
 فسقط لانها عصبة **﴿**تنبيهات **﴿** الاول حيث صارت الشقيقة عصبة
 مع الغير صارت كالاخ الشقيق فتحجب الاخوة للاب ذكورا كانوا أو إناثا
 ومن بعدهم من العصبات وكذلك الاخت التي من الاب لو صارت
 عصبة مع الغير حجت بني الاخوة ومن بعدهم من العصبات **﴿** الثاني **﴿**
 يستثنى من قول الفرضيين يسقط العاصب اذا استغرقت الفروض
 التركة المسئلة المشتركة على خلاف فيها وصورتها أن تموت امرأة وتختلف
 زواجا أو ما وعدا من أولاد الام اثنين فأكثر ومن الاخوة الاشقاء أخا فأكثر
 فان الفروض فيها تستغرق التركة للزوج النصف واللام السدس ولأولاد
 الام الثلث فالقياس سقوط الاشقاء لانهم عصبة وهو مذهب الحنفية
 والحنابلة والمعتمد عند الشافعية وفاقا للمالكية أن يجعلوا كلهم أولاداً
 لاشتراكهم في الادلاء بها وتلغى قرابة الاب في حق العصبة الشقيق حتى
 لا يسقط ويقسم ثلث التركة الذي هو فرض أولاد الام عليهم وعلى الاشقاء
 على عدد رؤسهم يستوى فيه الذكور والانثى من الفريقين فلو كان بدل
 الشقيق شقيقة فأكثر وأخت لاب واحدة فأكثر لم تكن مشتركة بل

يفرض الاخت النصف وتعمل التسعة والاختين الثلثان وتعمل لعشرة
ولو كان بدل الشقيق أخ لأب وأبن أخ شقيق لسقط اتفاقا لانه لا يمكن
تشريكم مع أولاد الام لعدم ادلائه بها ولو كان ولدا لام واحد البقي سدس
للعاصب **والثالث** اذا اجتمع في الشخص جهتا تعصيب كابن هوان
ابن عم فيرث بأقواهما وهي البتوة في هذا المثال واذا اجتمع فيه جهتا
فرض وتعصيب كزوج هوان بن عم أو معتق وكان عم هو أخ لام فيرث بهما
حيث لا مانع لاحدهما وهذا في النسب باتفاق وأما في الولاء فلو كان
المعتق ابنا عم أحدهما أخ لام فإنه ينفر دعي راث العتيق عند الشافعية
لقوته بقرابة الام وعند الحنفية وجهه والملكبة يقسم بينهما الميراث
بالسوية على الاصل واذا اجتمع في الشخص جهتا فرض كافي أنكحة
المجوس ووطء الشبهة فإن كان لوفد راجعتهما في شخصين لورثا معا كأن
يطأ مجوسى بنته فتلد بنتا فالاولى أم الثانية وأختها من أبيها فالاربع عند
الشافعية أنه يورث بأقواهما فقط وهذا هو المعتمد عند المالكية والاقوى
هي الجهة التي لا تحجب كالامومة في هذا المثال أو التي تكون أقل حجبا
بكتة هي أخت من أب كأن يطأ مجوسى بنته فتلد بنتا ثم يطأ الثانية فتلد
بتنا ثم تموت السفلى عن العليا بعد موت الوسطى والاب فترثها بالحدودة
دون الاختية ومذهب الحنفية والحنابلة أنه يورث بهما جميعا وأما اذا
كانت احدهما محجوبة فالارث بالنانية اتفاقا كأن تموت السفلى في هذا
المثال عن الوسطى والعليا فترث العليا بالاختية فقط دون الحدودية لحجبا
والوسطى بالامومة فقط أو بهما وبالاختية على الخلاف السابق فعلى
المذهب الاول ترث الوسطى بالامومة الثلث لانها لا تحجب نفسها والعليا

بالاختية النصف وعلى الثاني ثلث الوسطى السدس بالامومة وتشارك
 العيايف الثلثين بالاختية وعلى كل فيرد الباقي عليهم ان لم يكن عاصب
 وأما زوجية المحارم فلا تورث بهم الا لانقرهم عليها اذا ترفعوا اليها

(الفصل الخامس)

(في ميراث الخنثى المشكل والمفقود والجل)

❦ أما الخنثى المشكل فيعامل هو ومن معه من الورثة بأضر الامرين من
 ذكورة الخنثى وأتوئته فيعطى كل واحد الاقل عملاً باليقين ويوقف الباقي
 الى اتضاح حال الخنثى فيعمل بحسبه أو الى أن يصطلحوا فلو مات شخص
 عن ابن وولد خنثى أعطى الخنثى الثلث والابن النصف ويوقف السدس
 ولو خلف زوجاً وولداً أخ خنثى أعطى الزوج النصف ويوقف النصف
 الآخر لان ولداً الأخ ان قدر أنثى لا يرث فيكون للام وان قدر ذكر ارفهوه
 دون الم فلا يعطى الخنثى ولا الم شيئاً حتى يتضح الحال أو يصطلحوا هذا هو
 المعتمد عند الشافعية ويعامل الخنثى المشكل وحده عند الحنفية بالأضر
 فان كان الاضر أن لاشئ له فلا يعطى شيئاً ولا يوقف شئ فان انضج
 حاله وظهر ما يخالف ذلك استرد من الورثة ما بقى له وعند المالكية يعطى
 نصف نصيبه ذكر وأنثى ان ورث بهما متفاضلاً وان ورث بأحدهما فقط
 فله نصف نصيبه وعند الحنابلة ان ربحي اتضاحه فكالشافعية وان لم
 يربح فكالمالكية وتصحيح مسألة الخنثى على مذهب الشافعي أن تحصل
 جامعة لمسلتي ذكوره وأتوئته وتقسيمها عليه وعلى باقي الورثة ويعطى
 كل منهم أقل النصيبين ويوقف المشكوك فيه وعند المالكية تضرب
 الجامعة في عدد حال الخنثى أو أحوال الخنثى وتقسيمها على كل حالة فها

اجتماع لكل شخص يعطى منه بمثل نسبة الواحد لثاني الخنثى أو أحوال
 الخنثى ففي ابن واضح وولد الخنثى بتقدير الذكورة تصح من اثنين وبتقدير
 الانوثة من ثلاثة والجامعة لهماسة فعند الشافعية يعطى المشكل اثنين
 والواضح ثلاثة ويوقف سهم وعند المالكية تضرب الستة في حالتي
 الخنثى فتصح من اثنين عشر للخنثى بتقدير الذكورة ستة وبتقدير الانوثة
 أربعة فله نصف مجموعهما وهو خمسة والواضح نصف مجموع نصيبه وهو
 سبعة وأما عند الحنفية فللخنثى الثلث والواضح الثلثان و وأما المفقود
 وهو الذي غاب عن وطنه وطالت غيبته وجهل حاله فلا يدرى أحيى هو أم
 ميت فإذا كان من جملة الورثة فيقسم المال بين الحاضرين على الأقل
 المتيقن بتقدير حياته وموته فنأخذ إرثه على التقديرين أعطى نصيبه
 ومن اختلف إرثه يعطى الأقل ومن لا يرث بأحد التقديرين لا يعطى
 شيئاً ويوقف المال أو الباقي حتى يظهر الحال بموت المفقود أو بحياته أو
 يحكم قاض بموته اجتهدا هذا هو الصحيح عند الشافعية والمالكية وهو
 قول أبي يوسف وعليه الفتوى عند الحنفية وبه قال الإمام أحمد فلو مات
 شخص عن ودين أحدهما مفقود أعطى الحاضر النصف ويوقف النصف
 الآخر إلى أن يظهر حال المفقود فإن ظهر حياً فهو له وإن كان ميتاً فهو
 للحاضر ولا يكون لوارث المفقود إذ لا يرث بالشك لاحتمال موته قبل موت
 مورثه فإن علمت حياته في وقت ورث من مات قبل ذلك الوقت ولهذا يوقف
 نصيبه لاحتمال ظهور حياته فإن حكم بموته رد على الورثة وإن كان
 المفقود موروثاً فيوقف ماله إلى ثبوت موته بينة أو يحكم قاض بموته
 اجتهدا عند مضي مدة لا يعيش مثله إليها في غالب العادة ولا تقدر تلك

المدة بل المعبر غلبة الظن باجتهاد الخاكيم على المشهور عند الشافعية
 والحنفية والمالكية وفي ظاهر الرواية عند الحنفية تقدر عدة موت
 أقرانه في بلده وقدرها في الكثر تسعين سنة من حين ولادته قال شارحه
 وعليه الفتوى وقال ابن عابدين واختار المتأخرون ستين سنة واختار ابن
 الهمام سبعين سنة وقال الامير المقتي به عند المالكية أن العبرة بعدة
 التعمير وهي سبعون سنة على الراجح أو ثمانون وذلك في غير المفقود في قتال
 المسلمين أو في زمن الزبلاء أما فيهم ما فيحكم بموته حيث لم يوجد في قتال الكفار
 ينتظر سنة لاحتمال أسره وعند الحنابلة أن كان الغالب على سفره
 السلامة وقف ماله الى تمام تسعين سنة من ولادته وإن كان الغالب على
 سفره الهلاك وقف ماله أربع سنين من فقده وعلى كل فيقسم ماله بعد ذلك
 على ورثته الموجودين وقت الحكم بموته ولا شيء لمن مات منهم قبل ذلك
 وأما الحمل الذي يرث أو يجب ولو ببعض التقادير حكمه حكم المفقود
 فتعامل الورثة الموجودون بالأضر من وجوده وعدمه وذكوره وأنثته
 وأما الانفراد والتعدد فالأصح عند الشافعية أنه لا ضبط لعدد الحمل فلا
 يعطى أخو الحمل شيئاً وعن أبي حنيفة ومالك يقدر أربعة والأرجح عند
 المالكية أن توقف القسمة الى الوضع وعند محمد والحنابلة يقدر اثنين
 وعند أبي يوسف يقدر واحد لأنه الغالب ويؤخذ الكفيل من الورثة
 وعليه الفتوى عند الحنفية فإن انفصل الحمل ميتا بغير جناية على أمه
 عاد الموقوف الى الموجودين وكان الحمل لم يكن وكذلك لو انفصل بعته
 وهو حي فقات قبل تمام انفصاله أو انفصل كله حيأ حياة غير مستقرة
 عند الشافعية والحنابلة واستقر أن الحياة يعلم بتحويرها أو عطاس أو

مص ندى ولم يشترط الحنفية استقرار الحياة ولا تمام الانفصال فان
 وجد شيء يدل على الحياة بعد انفصال أكثره ورث عندهم والمعتبر في أكثره
 صدره ان خرج برأسه وسرته ان خرج برجله وعند المالكية اذا استهل
 المولود صار خوارث والا فلا ولا تقوم الحركة أو التنفس مقام الصراخ الا
 أن تطول أو يرضع فان انفصل ميتا بجناية على أمه توجب الغرة ورثت
 الغرة عنه فقط دون الموقوف لاجله فيعود لبقية الورثة وكأنه لم يكن خلافا
 للحنفية حيث قالوا اذا خرج ميتا بجناية فيرث ويورث ﴿تنبيهات﴾
 الاول اذا مات متوارثان فأكثر بهدم أو غرق أو في بلاد غربة وعلم السابق
 ولم نفس ورثته الا لاحق بخلاف وان علم موت الكل معا فلا يرث بعضهم
 من بعض اجماعا فيجعلون كأنهم اُجانب فيرث كل واحد منهم الباقي
 من ورثته الاحياء لان شرط الارث تحقق حياة الوارث عند موت المورث
 واذا علم الترتيب ولم يعلم السابق أو جهل الحال فلا يرث بعضهم من بعض
 كذلك خلافا للامام أحمد حيث قال بالتوارث بينهم من المال الاصلى دون
 ما يرثه كل من الآخر وهذا عنده اذا لم يقع التداعي فان ادعى ورثته كل
 ميت تأخر موت مورثهم ولا يئس أو تعارضت بينهما ما حلف كل على
 ابطال الدعوى صاحبه وحينئذ لا توارث بينهما كما عليه باقي الائمة وأما اذا
 علم موت أحدهم قبل الآخر وعين السابق ثم نسي وقف الارث الى البيان
 أو الصلح لان التذكر غير ميؤوس منه ﴿الثاني﴾ اذا جهل الوارث لالتباسه
 بغيره كالوارث ضع امرأه صبيامع ولدها وماتت ولم يعلم ولدها أو وضع رجل
 ولده في مسجد نيسلا ثم رجع يأخذه فاذا فيه ولدان ولم يعرف ولده منهما
 أو اشتبه ولده مسلم بولد كافر أو ولادة لأمه عند مرضعة وكبرا ولم يعلم ولد

المسلم من ولد الكافر ولا ولد الحرقة من ولد الامة فعند الحنفية لا يرثان
أبوهم ما في هذه المسائل ونحوها إلا أن يصطالحا والولدان مسلمان في
المسئلة الثالثة وحران في الرابعة ويسعى كل واحد منهما في نصف
قيمتها لمولى الامة وعند الشافعية والمالكية يوقف الامر في ثبوت
النسب وغيره الى تبين الحال بينة فان لم تكن فبقائف فان لم يكن
قبلا تنساب ما بعد التكليف ومن مات منهم قبل التبين فعند الشافعية
يوقف من ماله ميراث المشكوك فيه الى البيان أو الصلح وعند المالكية
قولان أحدهما يقسم النصيب المتنازع فيه بين المتنازعين والثاني
لا توارث للمشكك في النسب الثالث لو وطئ اثنان امرأة بشبهة أو أمة
مشتركة وأنت بولد واحد عياده معا فعند الحنفية يثبت نسبه منهما ويرث من
كل ميراث ابن كامل ويرثانه ميراث أب واحد وان مات أحدهما ورثه
الآخر ميراث أب كامل وعند الشافعية والمالكية يقدم من له بينة
فان لم تكن أو تعارضت البيئتان ألحقه القائف بأحدهما فان لم يكن
أو تخير أو ألحقه بهما وقف الامر الى بلوغه وانتسابه فان مات قبل
الانتساب لأحدهما فعند الشافعية يوقف من ماله ميراث أب وان
مات أحد المدعين وقف ميراث المولود ويعامل باقي الورثة بالاسوة كفاي
المفقود وعند المالكية ان مات قبل أن يوالى أحدهما أخذ من ماله
ميراث أب واحد يقسم بينهما ولو اختلفا ديناً أو حرية لان هذا ليس ارثا بل
مال تنازعهما اثنان فيقسم بينهما وان ماتا قبله ورث من كل نصف ميراث
بنوة وعن سحنون اذا ألحقته القافة بهما وماتا قبل بلوغه وقف ميراثه
منهما حتى يبلغ ويوالى أحدهما فيرثه ويرث ما وقف من الآخر لورثته

الرابع لو طلق احدى زوجتيه لابعينها أو بعيينها ثم التبت طلاقاً بائناً
 وكل منهما مادخل بها ومات قبل التبعين أو البيان فعند الشافعية يوقف
 بينهما نصيب زوجة الى أن يصطلحا وعند باقي الأئمة يقسم ميراث الزوجية
 بينهما ١١ الخامس ولد الزنا وولد الملاعة لأقربة لهما من جهة الأب بل من
 جهة الأم فقط وتوأم الزنا ليسا بشقيقين اتفاقاً وكذلك توأم اللعان عند
 الأئمة الثلاثة لعدم نسبتهما الى أب فيرت أحدهما من التوأمين من الآخر ميراث
 أخ لأم وقال مالك توأم اللعان كشقيقين لأن الأبوة في اللعان ليست
 بساقطة الاعتبار بدليل أنه لو استلحقهما الملاعن لحقاه اتفاقاً بخلاف أبوة
 الزنا فاهما لا اعتبار لهما

(الفصل السادس)

(في الرد وتوريث ذوى الارحام)

إذا مات شخص وخلف أصحاب فروض لا يستغرقون التركة فذهب
 الحنفية والحنابلة رد الزائد عن فروضهم عليهم بنسبة فروضهم ما عدا
 الزوجين فإنه لا يرد عليهم فان لم يكن لليت وارث من ذوى الفروض
 والعصبات أو كان له أحد الزوجين فقط فعليه أو الباقي بعد فرض الزوجية
 لأقربيه من ذوى الارحام والمعتمد عند الشافعية والمالكية أنه ان لم
 ينتظم بيت المال فكل الحنفية وان انتظم فالمال أو الباقي له دون الرد وذوى
 الارحام وكيفية الرد أنه ان لم يكن هنالك أحد الزوجين وكان من يرده عليه
 شخصاً واحداً كام أو ولاءم فالمال له فرضاً ورداً وان كان من يرده عليه
 صنفان واحداً بحدّات فأصل المسئلة من عدد رؤسهم كالنفسية وان كان

من يرد عليه صنفين فأكثر فاجع فروضهم من أصل المسئلة فما اجتمع
فهو أصل مسئلة الرد فاقطع النظر عن الباقي من أصل مسئلة القروض
فلو خلف أباو بنتا فأصل المسئلة من ستة البنات النصف واللام السدس
ومجموع ذلك أربعة فيجعل ذلك أصل المسئلة فيكون للام الربع والبنات
نصف وربع وقد تحتاج مسئلة الرد الى تصحيح وسيأتى بيانه وان كان
هناك أحد الزوجين فذلكه فرضه من مخرج فرض الزوجية وهو واحد
من اثنين أو من أربعة أو من ثمانية واقسم الباقي على مسئلة من يرد عليه
وهي عدد رؤس من يرد عليه ان كان صنفوا واحدا ومجموع القروض ان كان
أكثر كما تقدم فان انقسم كان مخرج فرض الزوجية هو أصل مسئلة الرد
كزوجية وأم وولديها وان لم ينقسم فاضرب مسئلة من يرد عليه في مخرج
فرض الزوجية يحصل أصل مسئلة الرد وقد تحتاج الى تصحيح أيضا كاربعة
زوجات وتسع بنات وست جدات فخرج فرض الزوجية ثمانية للزوجات
الثلث واحد يبقى سبعة لا تنقسم على مسئلة من يرد عليه وهي خمسة لان
الفرضين ثلثان وسدس فتضرب الخمسة في الثمانية تبلغ أربعين فهي
أصل مسئلة الرد ثم تضرب سهم الزوجات في مسئلة من يرد عليه وهي
خسة يحصل لهن خمسة غير منقسمة عليهن وتضرب سهام كل فريق بمن
يرد عليه وهي أربعة للبنات وسهم للجدات في باقي مخرج فرض
الزوجية وهو سبعة يحصل ثمانية وعشرون للبنات وسبعة للجدات
وكل نصيب غير منقسم على صاحبه وبيانه وتوافق الحفظات
الثلاث وهي أربعة عدد الزوجات وستة عدد الجدات وتسعة عدد
البنات يكون جزء السهم ستة وثلاثين فيضرب في أصل المسئلة وهو

أربعون فتصح من ١٤٤٠ ❦ وذو الارحام وان كثروا يرجعون الى
أربعة أصناف الاول من ينتمي الى الميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات
الابن وان نزلوا الثاني من ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد والجدات
الساقطون وان علوا الثالث من ينتمي الى أبوي الميت وهم أولاد
الاخوات وبنات الاخوة مطلقا وبنو الاخوة للام وان نزلوا الرابع من
ينتمي الى أجداد الميت وجدانه وهم الاعمام من الام والعمات مطلقا
والاخوان والخالات وان تسعدوا وأولادهم وان نزلوا وفي حكمهم
أولادهم بنات العم الشقيق وأولاد أمينات العم من الام فهن داخلات في
أولادهم فكل من انفرد من هؤلاء الاصناف حاز جميع المال أو الباقي
بعد فرض الزوجة وإذا اجتمع اثنان فأكثر من صنف فأكثر في ذلك
مذهبان مذهب أهل التنزيل ومذهب أهل القرابة فالاول وهو
مذهب المالكية والحنابلة والاصح عند الشافعية أن ينزل كل فرع
منزلة من يدي به فان سبق بعضهم الى وارث قدم السابق وسقط غيره
مطلقا فلو خلف زوجة وبنت بنت ابن ابن وابنت بنت فلان زوجة الربع
والباقي لبنت بنت ابن الابن لان أمها صاحبة فرض وان استوفى
القرب الى الوارث قدر أن الميت خلف من يدلون به من الورثة فان حجب
بعضهم بعضا سقط من يدي بالهجوب ثم يجعل نصيب كل وارث منهم
للذين به يقتسمونه على حسب ميراثهم منه لو كان هو الميت لكن أولاد
ولد الام يقتسمون نصيبه على عدد رؤسهم والاخوان والخالات ينزلون
منزلة الام ويرثون نصيبها للذكر مثل حظ الانثيين والاعمام من الام
والعمات مطلقا ينزلون منزلة الاب ويرثون نصيبه للذكر مثل حظ الانثيين

وعند الحساب إذا كان الذكر والأنثى من جهة واحدة في درجة واحدة
فالقسمة بينهما بالسوية للذكر مثل الأنثى والتنزيل المذكور أنما هو
بالنسبة للأثر فلا يدخلون على الزوجية ضرر عول ولا يجب نقصان فلو
خلف زوجة وبنت وبنت وأخت شقيقة فللزوجة الربع والباقي
بينهما بالسوية فالمسئلة من ثمانية ولو خلف بنت وبنت وأبنا وبنتا من بنت
أخرى فنصف المال للأولى فرضا وردا تنزيلا لها مسئلة أمها ونصفه
لوالدي الثانية أنصافا عند الامام أحمد وأثلاثا عند مالك والشافعي ولو
خلف ثلاث بنات أخوة متفرقين فلبنت الأخ للام السدس ولبنت
الشقيق الباقي ولو خلف ثلاث عمات متفرقات وثلاث خالات كذلك
فالثلثان للعمات على خمسة ثلاثة للشقيقة وسهم للعمة من الأب وسهم للعمة
من الأم والثلث للخالات على خمسة كذلك ولو خلف أباً وأم وبنت
وبنت أخ شقيق فللجد سهم حصصة الأم ولابن البنت ثلاثة ولبنت الأخ
الباقي ولو اجتمع في شخص جهتنا قرابة فان سبقت جهة منهم إلى وارث
قدم بها أو الورث بهما على ما يقتضيه الحال فلو مات عن بنت عمته
بنت خال مع بنت خال أخرى فللأولى خمسة أسداس وللاثنى السدس
لأن الأولى الثلثين من جهة الأب والثلث بينهما وبين الثانية من جهة الأم
وأما مذهب أهل القرابة وهو مذهب الحنفية وبه قطع المتولي والبغوي
من الشافعية فيقدم الأقرب فالأقرب كالعصبان ذكرًا كان أو أنثى
والمعتمد عندهم تقديم الصنف الأول على الثاني والثاني على الثالث
والثالث على الرابع فمأداه واحد من الفروع فلا شيء لواحد من الأصول
وهكذا فإذا اجتمع من الصنف الأول اثنان فأكثر فإن تفاوتوا في

الدرجة فقدم أقربهم الى الميت ولو كان أنثى فتقدم بنت بنت علي ابن بنت
بنت وان تساوا في الدرجة وفيهم ولد وارت قدم فتقدم بنت بنت الابن علي
ابن بنت البنت هذا اذا أدلى بنفسه الى الوارث فان أدلى بواحدة فلا
ترجع على الصحيح وان استوا وكان الكل ولد وارت أو ولد غير وارت فان
اتفقت صفة الاصول ذكورة أو أنثى فالقسمة على أبدان الفروع انفاها
لأن كضعف الانثى كابن بنت وبنت بنت أخرى وان اختلفت صفة
الاصول في بطن أو أكثر في الذكورة والأنثى سواء توحدت الفروع بان
كان لكل أصل فرع واحد أم تعددت وسواء كان في الفروع ذوجهتين
أي قرابتين أم لا فابويوسف يقسم المال على أبدان الفروع لأن كضعف
الانثى ويعتبر الجاهات فيهم فمن كان فيهم ذاقربتين ورثة بهما ولم يعتبر
الاصول ومحمد يعتبر الاصول بصفتهم من ذكورة أو أنثى مراعى فيهم
عدد الفروع وجهاتهم فيقسم المال على أعلى بطن اختلف ويعتبر به
متعددا بعدد آخر فروعهم ويعتبر جهاته ان كانت ثم يجعل الذكور طائفة
والاناث طائفة ويقسم نصيب كل طائفة على فروعها فان وقع في تلك
الفروع اختلاف أيضا جعل الذكور طائفة والاناث طائفة وقسم
نصيب كل طائفة على فروعها وهكذا فلو خلف بنت ابن بنت وابن بنت
بنت فثلث المال للانثى وثلاثاه للذكور عند أبي يوسف ويقسم المال على
البطن الثاني عند محمد ويجعل ما أصاب كل أصل لفروعه فثلثه للانثى
نصيب أبيها وثلاثة للذكور نصيب أمه ولو خلف بنتي بنت بنت هما أيضا بنتا
ابن بنت ومعهما ابن بنت بنت أخرى فثلثا المال للبنتين ذواتي الجهتين
لأنهما كأربع بنات وثلاثة لابن ذى الجهة الواحدة عند أبي يوسف

ويقسم المال عند محمد على البطن الثاني لانه أعلى بطن اختلف مع اعتبار
الجهات فيه وأخذ العدد من آخر الفروع ففيه ابن مثل ابنين وبناتان
احدهما كبنتين فصار المجموع كسبع بنات فالسبعة من سبعة
للابن أربعة لتعدد فرعه فصار كابن والبنات التي في فرعها تعدد من
والاخرى سهم ثم تجعل الذكور طائفة ويدفع نصيب الابن الى بناته
في البطن الثالث فيكون لكل واحدة من ماسهمان ويدفع نصيب طائفة
الاناث وهو ثلاثة الى فروعهن وهما بناتان وابن فتصح من ثمانية
وعشرين لكل بنت أحد عشر ثمانية من جهة أبيها وثلاثة من جهة
أمها وللابن ستة وأما الصنف الثاني فاذا جتمع منسب اثنان فأكثر
وتفاوتت درجاتهم قدم الاقرب سواء كان من جهة الاب أو الام أدنى
بوارث أو بغير وارث فتقدم أم أبي الام على أبي أم أبي الاب وان استوت
درجاتهم وكان الكل من جانب الاب أو الام فان احدث صفة من يدلون
بهذا كورة أو انوثة فيقسم على أبدانهم ~~لذلك~~ كضعف الانثى كأب
أب أم وأم أب أم وان اختلفت بالذ كورة والانوثة فيقسم على أول
بطن اختلف كما في الصنف الاول كأب أب أم وأم أب أم وأب أم أم
فيقسم المال على البطن الثاني وفيه أب وأم للام واحد فيعطى لابيها
وللاب اثنتان فيقسمان على أصليه اثلاثا فتصح من تسعة لاب الام ثلاثة
ولاب الاب أربعة ولامه اثنان وان استوتوا في الدرجة وكان بعضهم
من جانب الاب وبعضهم من جانب الام فالثلثان لقربة الاب والثلث
لقربة الام ويقسم نصيب كل قرابة على حسب ما تقدم ولا ترجح هنا
بالادلاء بوارث على الاصح وقد اعتبر أبو يوسف هنا اختلاف البطون

كمحمد وأما الصنف الثالث فإن اختلفوا في الدرجة فقدم الاقرب الى
 الميت من أي جهة كان ولو أنثى فتقدم بنت الاخت لام على بنت ابن الاخ
 الشقيق وان استوا في الدرجة وكان بعضهم ولد عصبية وبعضهم ولد
 ذى رحم فقدم ولد العصبية كبنت ابن الاخ الشقيق مع بنت ابن الاخت
 فالمال للأولى وان كان الكل أولاد عصبية أو أولاد ذى رحم أو أولاد ذى
 فرض أو البعض أولاد عصبية والبعض أولاد ذى فرض فعند أبي يوسف
 يقدم الأقوى فيقدم من كان أصله لابوين ثم من كان لاب ثم من كان لأم
 ثم يقسم على الابدان للذكر ضعف الانثى ولا ينظر الى الأصول وعند محمد
 يقسم المال على الأصول أى الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد الفروع
 في الأصول وكذا الجهات وما حصل للأصول يدفع الى فروعهم للذكر
 ضعف الانثى سوى فروع الاخوة للام فهم سواء كأصولهم فلو خلف
 ثلاث بنى أخوات متفرقات فالمال لابن الشقيقة عند أبي يوسف
 وينهم على خمسة كأمهاتهم عند محمد ولو خلف بنت أخ شقيق وابن
 وبنت أخت شقيقة فالابن اثنان ولكل بنت واحد عند أبي يوسف
 ويقسم على الاخ والاخت مناصفة عند محمد لان الاخت كأختين
 باعتبار عدد فروعها ثم يقسم نصف الشقيقة على ولديها أثلاثا ويعطى
 نصف الشقيق لأمته ولو خلف ابن أخ لام وبنت أخت لام فالمال
 بينهما أثلاثا عند أبي يوسف ومناصفة عند محمد ولو خلف ابن وبنت
 أخت لابوين وكذلك لاب وكذلك لام فالكل لولدى الاخت الشقيقة
 عند أبي يوسف وقال محمد يجعل كأن في الستة ست أخوات اعتبارا
 لعدد الفروع فيكون للاخت للام الثلث ويقسم على ولديها بالسوية

والشقيقة الثلثان ويقسمان على ولديهما أثلاثا ولا شيء لولدي الاخت
 للاب لحينها ولو خلف ابن بنت أخ لاب وبنتي ابن أخت لاب هم أيضا بنتا
 بنت أخت شقيقة وبنت ابن أخت لام فالمال لبنتي بنت الشقيقة عند
 أبي يوسف وقال محمد يقسم على الأصول سدسها للاخت للام وثلاثاها
 للشقيقة لتعدد فرعها وسدسها للاب والاخت للاخت لمتعدد فرع
 الاخت ويعطى نصيب كل لفرعه وانما لم يجعل الاناث هنا طائفة
 لاختلافهن بالفرضية ولو كان الاختلاف في الاخوة والاخوات
 بالذكورة والانوثة فقط لأتى فيهم ما أتى في الصنف الاول كما لو خلف بنت
 بنت أخ شقيق وبنتي بنت أخ شقيق وابن بنت أخت شقيقة وبنت ابن
 أخت شقيقة فالقسمة على الأصول لكونهم أول بطن اختلف وأصلها
 من ثمانية باعتبار عدد الفرع فالأخ ذى الفرع الواحد اثنان ولذى
 الفرعين أربعة ولكل أخت واحد ثم يجعل الذكور طائفة ويدفع نصيبهم
 لأخوفهم وعههم لكل بنت اثنان وتجعل الاناث طائفة ويقسم نصيبهن
 وهو اثنان على فروعهن في البطن الثاني أثلاثا للابن ثلثاها لما ثم يدفع
 نصيب كل الى فرعه فتصح من أربعة وعشرين وأما الصنف الرابع فالعم
 من الام والعمات مطلقا جهة الأب وانحال وانحالة مطلقا جهة الام فاذا
 انفردت احدى الجهتين فيقدم الاقوى ولو أنثى اجماعا فالعمة الشقيقة
 تقدم على العمة لاب وانحالة لاب تقدم على انحالة لام وان استووا في القوة
 قسم على أبنائهم للذكر ضعف الانثى واذا اجتمعت الجهتان فلقراءة
 الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث ولا يقدم الاقوى في جهة على غيره في
 الجهة الأخرى وانما يقدم أقوى كل جهة على غيره فيها فلا تقدم العمة

الشقيقة على النحال لأُم ولا النحال الشقيق على العمة لام فلومات عن عشر
 عمات وخال وخالة فالثلثان للعمات على عشرة أسهم والثلث للنحال والنخالة
 أنلثا ولا يتأق هذا اختلاف الدرجة في القرب وأما أولادهم ومن في
 حكمهم من بنات العم لأبوين أو لأب فان اختلفت درجاتهم قدم الأقرب
 على غيره ولو في غير جهة فتقدم أولاد العمة لأُم على أولاد النحال
 الشقيق وان استوت درجاتهم واتحدت قرابتهم بان كانوا من جهة الأب
 أو من جهة الأم فان كانوا كلهم ولد العصبة أو ولد ذى رحم قدم الأقوى
 قرابة على غيره فبنت العم الشقيق أولى من بنت العم لأب وكذا ابنة النخال
 الشقيقة أولى من ابن النحال لأب وان كان بعضهم ولد عصبة وبعضهم
 ولد ذى رحم واستوتوا قوة قدم ولد العصبة فتقدم بنت العم الشقيق على
 ابن العمة الشقيقة وان اختلفا قوة قدم الأقوى على ظاهر الرواية فيقدم
 ابن العمة الشقيقة على بنت العم لأب وان اختلفت قرابتهم وكان بعضهم
 ولد عصبة وبعضهم ولد ذى رحم كبنت عم لأب وابن خال قدم ولد العصبة
 على ما صححه في المضمرة والثلثان لبنت العم والثلث لابن النحال على
 ما هو ظاهر اطلاق المتن وعليه صاحب الهداية وان كان كلهم أولاد
 ذى رحم كبنت عم وبنت خال فالثلثان لمن يدلى بقرابة الأب والثلث
 لمن يدلى بقرابة الأم ولا يعتبر بين الفريقين قوة القرابة فلا يرجح ولد العمة
 الشقيقة على ولد النخال لام وانما يعتبر في كل جهة أقواها واذا اختلفت
 صفة أصولهم ذكورة وأنوثة مع تعدد البطون فعند محمد يقسم على
 أول بطن اختلف مع اعتبار عدد الفروع في الأصول واعتبار الجهات
 كما في الصنف الاول وعند أبي يوسف يقسم على الفروع للذكور ضعف

الاثني مع اعتبار عدد الجهات في الفروع والحكم في عمومة الاب والام
 وخولتهم ما تم أولادهم كالحكم في عمومة الميت وخولته وأولادهم وان
 نزلوا لكن عند فقدهم ﴿ تنبيه ﴾ اعتمد الاكثر قول محمد في
 توريث ذوى الارحام وان كان فيه صعوبة وعليه الفتوى وأفتى
 المتأخرون بقول أبي يوسف لسهولته ﴿ تنبيه ﴾ عند فقد ذوى
 الارحام فالمال أو الباقي بعد فرض الزوجية عند الشافعية والمال كيمة
 لميت المال وعند الحنفية لمولى الموالاة وهو القابل موالاة الميت حيث
 قال له في حياته أنت مولاي ترثني اذا مت ونعقل عني اذا جئت ولم يكن
 من العرب ولا من عتقائهم ولا له وارث نسبي ولا مولى عتاقة ولا عقل
 عنه بيت المال ولا مولى موالاة آخر فترثه القابل بلا عكس الا ان شرط
 ذلك من الجانبين وتحقق الشرط فيهما ثم عصبته كعصبة المقتن ثم المقر
 له بنسب على غيره لم يثبت كإقراره بأخ أو جسد أو ابن ابن ويشترط فيه أن
 يكون مجهول النسب وأن يموت المقر على إقراره لأنه يقع الرجوع عنه
 كالوصية ولا ينتقل الى فرع المقر له ولا الى أصله ثم الموصى له بجميع
 المال أو بما زاد عن الثلث فان لم يوجد أحد ممن ذكر في موضع في بيت
 المال

(الفصل السابع) (في بيان أصول المسائل وتصحيحها)

أصول مسائل الفرائض المتفق عليها سبعة وهي اثنان وثلاثة وأربعة
 وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون وهناك اثنان مختلف فيهما

وهما ثمانية عشر وستة وثلاثون ويكونان في باب الحد والاختوة
والراح أنهم ما أصلان لا تصحح فأصل كل مسألة هو مخرج ما فهم من
الفروض فرضا كان أو أكثر فإن كان جميع الورثة عصابات فأصل المسئلة
هو عدد رؤسهم مع فرض كل ذكر باثنين إن كان فيهم أنثى ومنه تصح
وكل مسئلة فيها نصف وما بقى كزوج وعم أو نصف ونصف كزوج وشقيقة
فأصلها من اثنين لأنها مخرج النصف في الأولى والنصف والنصف في
الثانية متمثلان فيكتفى بأحدهما وكل مسئلة فيها ثلث وما بقى كأم
وعم أو ثلثان وما بقى كبنتين وعم أو ثلث وثلثان كأختين لأم وأختين
لأب فأصلها من ثلاثة لأنها مخرج الثلث أو الثلثين في اجتماعهما متمثلان
وكل مسئلة فيها ربع وما بقى كزوج وابن أو ربع ونصف وما بقى كزوج
وبنت وعم فأصلها من أربعة لأنها مخرج الربع ومخرج النصف داخل
فيها والمتداخلان يكتفى بأكبرهما وكل مسئلة فيها سدس وحده وما بقى
بجدة وعم أو مع النصف بجدة وبنت وعم أو مع الثلث كأم وأخوين لأم
وعم أو مع الثلثين كأم وبنتين وعم أو مع سدس آخر بجدة وأخ لأم وعم
فأصلها من ستة لأنها مخرج السدس وما عداه مما ذكر معناه فخرجه
داخل في الستة وكذلك إذا اجتمع النصف مع الثلث كزوج وأم وعم
للبنين بين مخرجي النصف والثلث ومسطحهما ستة وكل مسئلة فيها ثمن
وما بقى كزوجة وابن أو ثمن ونصف وما بقى كزوجة وبنت وعم فأصلها من
ثمانية لأنها كنفاء أكبر المتداخلين في الثانية وكل مسئلة فيها ثلث وربع
وما بقى كزوجة وأم وعم أو ثلثان وربع كشقيقتين وكزوجة وعم فأصلها
من اثني عشر لثمن مخرجي الثلث والربع ومسطحهما ثمانون وكذلك

كل مسألة فيها ربع وسدس كزوجة وجدة وعم أو ربع ونصف وسدس
 كزوج وبنت وبنت ابن وعم للموافقة بين مخرجي الربع والسدس
 بالنصف وحاصل ضرب نصف أحدهما في كامل الآخر اثنا عشر وكل
 مسألة فيها عن وسدس وما بقى كزوجة وأم وابن فأصلها من أربعة
 وعشرين وكذلك إذا كان مع الثمن ثلثان كزوجة وبنتين وابن أو كان
 مع الثمن نصف وسدس كزوجة وبنت وبنت ابن وعم لان مخرجي الثمن
 والسدس متوافقان بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر
 ومخرج النصف داخل في مخرج السدس والثمن والثلثان متباينان وكل
 مسألة فيها سدس وثلث الباقي كأُم وجد وخمسة أخوة لأبوين فأصلها من
 ثمانية عشر وكل مسألة فيها ربع وسدس وثلث الباقي كزوجة وأم
 وجد وسبعة أخوة فأصلها من ستة وثلاثين * ومن هذه الأصول المذكورة
 ثلاثة يدخل عليها العول وهو زيادة في السهام ونقص في الانصباء ضد الرد
 وهي الستة والاثنا عشر والاربعة والعشرون فالستة يدخل عليها
 العول أربع مرات على نوالى الأعداد فتعول الى سبعة كزوج وأختين
 لأبوين أو لأب وأختين لأبوين أو لأب وأختين لأبوين أو لأب
 والى تسعة كزوج وأم وثلاث أخوات متفرقات والى عشرة كزوج
 وأم وأختين منها وأختين من غيرها والاثنا عشر تعول ثلاث مرات على
 نوالى الأفراد فتعول الى ثلاثة عشر كزوج وأم وبنتين والى خمسة عشر
 كزوج وبنتين وأبوين والى سبعة عشر كزوجة وأم وولدين أو أختين لغيرها
 والاربعة والعشرون تعول بثمنها الى سبعة وعشرين فقط كالنبرية
 وهي زوجة وأبوان وبنتان وإنما حصل العول في هذه المسائل لزيادة

الفروض فيها وليس واحد منها أولى من الآخر ﴿ثم اعلم﴾ أن المسئلة
 اذا كانت تصح من أصلها بان انقسم نصيب كل فريق على عدد رؤسه
 فلا تحتاج الى تصحيح فأعط كل فريق سهمه من أصلها كاملاً أو عائلاً
 ففي أم وثلاث زوجات وخمسة أعمام أصلها اثنا عشر ومنها تصح للام
 ثلثها أربعة وللزوجات ربعها ثلاثة منقسم عليهن لكل زوجة سهم
 وللأعمام الباقي وهو خمسة أسهم لكل عم سهم وإذا كانت المسئلة
 لا تنقسم على الورثة قسمة صحيحة فتحتاج حينئذ الى تصحيحها وذلك أن
 تنظر ما بين كل فريق وسهامه من المباشرة أو الموافقة فان وقع الكسر
 على فريق واحد من الورثة فاضرب عدد رؤس ذلك الفريق اذا كان
 مبايناً لسهامه أو ووفقها اذا كان موافقاً في أصل المسئلة أو في مبلغها
 بالعول ان عالت بحصل المطلوب ففي أم وخمسة أعمام أصلها من ثلاثة
 واحد للام واثنان للأعمام يباينهم فاضرب عددهم في أصل المسئلة
 يحصل خمسة عشر للام خمسة ولكل عم اثنان وفي زوج وعشرين أخناً
 لأم أصلها من ستة وتعمل الى سبعة ثلاثة للزوج وأربعة للإخوات
 توافق عددهن بالربع فاضرب خمسة وفق عددهن في مبلغ المسئلة
 بالعول وهو سبعة فتصح من خمسة وثلاثين للزوج خمسة عشر ولكل
 أخت سهم واذا وقع الكسر على فريقين أو أكثر فانظر بين كل فريق
 وسهامه واحفظ عدد الفريق الذي يباين سهامه ورد الفريق الذي يوافق
 سهامه الى وفقه واحفظ ذلك الوفق ثم انظر في المحفوظين أو في اثنين من
 المحفوظات فان تماثلا خمسة وخمسة فاكتب أحدهما وان تداخلا
 بأن كان أصغرهما جازماً أكبرهما كائنين وأربعة فاكتب أكبرهما

وان توافقا في جزء ك النصف أو الثلث نحو الاربعة والستة فانهما
متوافقان بالنصف فاضرب وفق أحدهما في كمل الآخر وان تبين ان
لم يشتركا في جزء أصلا كالخمس والثمانية فاضرب أحدهما في الآخر فان
كان الكسر على فريقين فقط فاحصل في أي حالة من الحالات الأربع
المدكوكة هو جزء السهم وان كان الكسر على أكثر من فريقين فانظر بين
هذا الذي حصلته من محفوظين منها وبين محفوظ ثالث كما نظرت فخذ
أحدهما ان تمانلا أو كبرهما ان تداخلا وحاصل ضرب أحدهما في وفق
الآخر ان توافقا وفي كامله ان تبينا فهذا هو جزء السهم ان كانت
المحفوظات ثلاثة فان كانت أربعة فانظر بين ما أخذته ثانيا والمحفوظ
الرابع كذلك يحصل جزء السهم فاذا حصلت فاضربه في أصل المسئلة أو
في مبلغها بالعول ان عالت يحصل التصحيح فاذا أردت قسمة ذلك على
الورثة فاضرب حصص كل فريق من أصل المسئلة في جزء السهم المذكور
واقسم الحاصل على ذلك الفريق ان كان متعدد يحصل مالواحدة من
التصحيح وان كان الفريق شخصا واحدا فاحصل من ضرب حصته في جزء
السهم هو ماله من التصحيح مثال ذلك لو خلف أبا وخمسة عشر أخا لام
وعشرة أعمام فجزء سهمهم ثلاثون لتوافق المحفوظين بالخمس وتصع من
١٨٠ ولو خلف جدتين وثلاثة أخوة لام وخمسة أعمام فجزء سهمهم ثلاثون
لتبين المحفوظات الثلاث وتصع من مائة وعشرين أيضا

(الباب الثاني)

(في بيان المناسبات بالشباك وفيه أربعة فصول)

(الفصل)

(الفصل الاول)

(في كيفية وضع الشبالة وقسمة التركات بعد اتمام المناسخة)

وذلك أن تكتب ورثة الميت الاول في سطر قائم كل وارث تحت الآخر
ثم تفصل بين تلك الورثة بخطوط أفقية ممتدة من اليمين الى اليسار وتضع
فوق الوارث الأعلى خطا كذلك وتحت الاسفل كذلك ثم ترسم ثلاثة
خطوط قائمة متوازية مقاطعة للخطوط الاولى بحيث يصير كل وارث
في مربع وأمامه مربع آخر ويسمى هذان الصنفان من المربعات
القائمة جدولين ثم ارسم قطعة قوس فوق ثاني الجدولين تسمى قبة وضع
في باطنها العدد الذي تصح منه المسئلة ثم ارسم في المربع الموازي لكل
وارث ما يخصه من ذلك العدد ثم ارسم للميت الثاني ثلاثة جداول متصلة
بالجدولين الاولين من جهة اليسار أولها الورثة الميت الثاني وثانيها
لانصبايهم وثالثها للجماعة التي تصح منها المسئلتان ثم اكتب في
المربع الموازي لسهام الميت الثاني مات أو حر فايدل على ذلك ثم انظر في
ورثة الميت الثاني واكتب من يكون منهم من ورثة الميت الاول في
الجدول الاول من الجداول الثلاثة المذكورة كل وارث في المربع
الموازي له ومن يكون من غيرهم فارسم لهم في أسفل الجدول الثلاثة
مربعات بعددهم موازية لما فوقها واكتب في المربعات التي تحت
الجدول الاول كل وارث في مربع ثم ارسم قبة فوق ثاني الجدول
الثلاثة وضع في باطنها العدد الذي تصح منه مسئلة الميت الثاني
ثما اكتب نصيب كل وارث في المربع الذي أمامه على قياس ما عملت في

ورثة الميت الاول ثم انظر الى سهام الميت الثاني من المسئلة الاولى هل تنقسم على مسئلته أو توافقها أو تباينها فان كانت تنقسم على مسئلته فاقسمها عليها يخرج جزء السهم فضعه فوق قبة ثاني الجدول الثلاثة المذكورة وتصح المسئلان حينئذ من العدد الذي صححت منه المسئلة الاولى فارسم مثل ذلك العدد في قبة فوق جدول الجامعة للمستثنين لتقابل به عند الامتحان ثم اضرب نصيب كل وارث من المسئلة الثانية في جزء السهم المرسوم فوق قبته واكتب حاصل الضرب في المربع الموازي لذلك الوارث من جدول الجامعة ان لم يرث من المسئلة الاولى فان كان وارثا منها أيضا فاجمع نصيبه من الاولى الى حاصل الضرب المذكور وأثبت المجموع في ذلك المربع ومن لم يرث من المسئلة الثانية يرسم نصيبه من الاولى بحاله في المربع الموازي له من جدول الجامعة ثم اجمع الانصباء المتبقة في جدول الجامعة وقابل بمجموعها العدد المرسوم فوقها في باطن القبة فان ساواها صح العمل والا فلا وان كانت سهام الميت الثاني من المسئلة الاولى مباينة لمسلته أو موافقة لها في جزء فاضرب مسئلته عند المباينة أو وفاقها عند الموافقة فيما صححت منه المسئلة الاولى فما حصل من الضرب هو ما تصح منه المسئلان فارسمه فوق جدول الجامعة في باطن القبة ثم ارسم فوق قبة المسئلة الاولى جملة العدد الذي صححت منه الثانية عند التباين أو وفاقه عند التوافق وارسم على قبة المسئلة الثانية نصيب الميت الثاني من المسئلة الاولى أو وفاقه كذلك ثم اضرب نصيب كل وارث من جدول الانصباء في العدد المرسوم على قبته وأثبت حاصل الضرب في المربع الموازي لذلك الوارث من جدول الجامعة ان كان وارثا من مسئلة واحدة

وأمان كان وارثا من المسئلتين فأثبت مجموع الحاصلين كذلك ثم اجمع
الانصبا المثبتة في جدول الجامعة وقابل بمجموعها العدد المرسوم فوقها
كما تقدم ثم ارسم للميت الثالث ثلاثة جداول أيضا متصلة بالجدول الاولى
من جهة اليسار على وضعها ثم صحح مسئلته وانظر نصيبه من الجامعة
التي قبله هل ينقسم على مسئلته أو يباينها أو يوافقها وكل العمل كما عرفت
في الميت الثاني ثم ارسم للميت الرابع ثلاثة جداول أيضا من جهة
اليسار ولها الورثة وثانيها لانصباهم وثالثها الجامعة المسائل المتقدمة
كما هو وكل العمل كما عرفت وهو لمجر ان كثرت الأموات وينبغي أن تميز
الورثة برسم أسمائهم خارج الجدول لتلايقع الاشتباه ولا يرسم معهم من كان
محموبا الا اذا كان حاجبا غيره فلا بأس باثباته مثل أن يكون في المسئلة
أبوان وأخوان فان الاخوين اذا لم يكتبافديدهل عن كونهم حاجبين
للام فاذا فرغت من عمل المناسخة ورأيت جميع الانصبا مشتركة في جزء
كنصف أو ثمن فينبغي أن ترد المسئلة والانصبا الى ذلك الجزء لانه أخصر
فاذا أردت أن تقسم التركة على الورثة الاحياء فانظر بين الجامعة الاخيرة
والتركة فتجد بينهما تباينا أو توافقا فان وجدت بينهما تباينا فخذ نصيب كل
وارث من الجامعة الاخيرة واضربه في عدد التركة واقسم الحاصل على
تلك الجامعة بعد دخلها الى اضلاعها ان أمكن وأردت ذلك وان وجدت
بينهما توافقا فردد كلا منهما الى وقفه واضرب نصيب كل وارث في وفق التركة
واقسم الحاصل على وفق الجامعة بعد دخله الى اضلاعه فخرج من التسمية
في احدى الحالتين فهو نصيب ذلك الوارث من التركة ومثل التركة مخرج
القيراط وهو أربعة وعشرون على اصطلاح أهل مصر والشام واليمن

والقيراط أربعة وعشرون سهما وإذا كانت التركة كسرا أو صحيجا
وكسرا فابسط التركة من جنس الكسر ثم انظر ما بين ذلك البسط والجامعة
من الموافقة والمباينة واضرب نصيب كل وارث من الجامعة في بسط
التركة عند التباين أو في وفقه عند التوافق واقسم حاصل الضرب على
الجامعة عند التباين أو على وفقها عند التوافق بعد حل ذلك إلى أضلاعه
ثم على مقام كسر التركة أو مقاماته فما خرج من القسمة فهو نصيب ذلك
الوارث **§** وصل بمجدول الجامعة الأخير من جهة اليسار جدول مواز ياله
على قياس ما سبق وارسم على رأسه جملة التركة أو مخرج قيراطها ثم صل به
من جهة اليسار جدول بعدد أضلاع الجامعة أو وفقها وارسم على رأس
كل جدول منها مقام ضلع مقدما لا كبيرا لا كبر استحسنانا فإذا ضربت
نصيب الوارث من الجامعة في التركة أو في وفقها فابدأ بالقسمة على الضلع
الأخير ثم على الذي قبله وهكذا أو حيث صحت القسمة على ضلع فأثبت
بازائه صفرا على محاذة ذلك الوارث وإن بقي كسر منه فأثبت به بازائه كذلك
واقسم الخارج الصحيح على الضلع الذي قبله وهكذا إلى أن تنتهي القسمة
على الضلع الملاصق للتركة فما خرج من القسمة عليه صحيفا فهو منها في رسم
في جدول ولها على محاذة ذلك الوارث ومحاذة كسوره وعند انتهاء القسمة
لجميع الورثة فتحن صحة ذلك بأن تجمع ما تحت آخر الأضلاع وتقسيم
المجموع على ذلك الضلع فما خرج بالقسمة فأثبت به تحت الجدول الذي قبله ثم
أجعه إلى ما فيه واقسم المجموع على الضلع الذي بأعلى ذلك الجدول وهكذا
إلى أن تنتهي إلى الضلع الملاصق لجدول التركة فما خرج بالقسمة عليه
فهو من التركة أو من القيراط الصحيحة إن كانت فأجعه إليها وقابل

بالاجتماع عند التركة فان ساواه صح العمل والا فلا ولنوضع ما ذكر بمثل
 فتقول مات رجل عن زوجة وأبوين وبنيتين ثم مات الاب عن أخ شقيق
 ومن في المسئلة ثم ماتت الام عن ثلاثة أعمام ومن في المسئلة ثم ماتت
 إحدى البنيتين عن شقيقة لها وأمتها وزوج نسئلة الميت الاول من سبعة
 وعشرين للزوجة ثلاثة ولكل واحد من الابوين أربعة ولكل بنت ثمانية
 ومسئلة الميت الثاني من أربعة وعشرين بينها وبين سهامه من الاولى
 توافق بالربع فاضرب ستة ربع الثانية في كامل الاولى يحصل مائة
 واثنان وستون فهي الجامعة للمستثنين للزوجة من الاولى ثلاثة مضروبة
 في ستة وفق الثانية بثمانية عشر وليس لها شيء من الثانية ولا لام من
 الاولى أربعة مضروبة في ستة بأربعة وعشرين ولها من الثانية ثلاثة
 مضروبة في واحد وفق سهام المورث بثلاثة ومجموع الحاصلين ٢٧
 والبنات من الاولى ثمانية مضروبة في ستة بثمانية وأربعين ولها من
 الثانية ثمانية أيضا مضروبة في واحد ومجموع الحاصلين ٥٦ والبنات
 الثانية مثلها وللأخ من المسئلة الثانية خمسة مضروبة في واحد بمخمسة
 ومسئلة الميت الثالث من تسعة وسهامه من الجامعة الاولى ٢٧ فهي
 منقسمة على مسئلته فتكون الجامعة للسائل الثلاث ١٦٢ فلبنات من
 الجامعة الاولى ٥٦ ولها من الثالثة ثلاثة مضروبة في ثلاثة خارج
 قسمة سهام المورث على مسئلته بتسعة ومجموع ذلك ٦٥ وأختها مثلها
 وللزوجة من الجامعة الاولى ثمانية عشر وللأخ خمسة ولكل عم من المسئلة
 الثالثة واحد مضروب في ثلاثة بثلاثة ومسئلة الميت الرابع من ثمانية
 بينها وبين سهامه تبين فاضرب الثمانية في الجامعة التي قبلها يحصل

١٢٩٦ فهى الجامعة للسائل الرابع فيكون التى هى بنت فى الاولى
وبنت ابن فى الثانية والثالثة وأخت فى الرابعة ٧١٥ ولتى هى زوجة
فى الاولى وأم فى الرابعة ٢٧٤ وللاخ أربعون وكل عم ٢٤ وللزوج
١٩٥ وكان المخلف عن الميت الأول منزلا ٢٤ قيراطا وحصه فى دكان
قدرها ثلاثة قيراط وثلاثة أثمان قيراط وبين الجامعة والاربعة
والعشرين قيراطا توافق بثلاث الثمن فرددنا التركة الى واحد والجامعة
الى ٥٤ وحللنا ذلك الوفق الى ضلعين تسعة وستة وقسمنا سهام كل وارث
عليها بغير ضرب لأن وفق التركة واحد والضرب فيه لا يؤثر ثم بسطنا حصه
الد كان من جنس الكسر فكان البسط ٢٧ وبينه وبين الجامعة توافق
بثلاث التسع فرددنا كلامهم ما الى وفقه وحللنا وفق الجامعة الى ثمانية
وستة وأضفنا الى الضلعين المذكورين مقام الكسر ثم قسمنا عليها أنصباء
الورثة بلا ضرب كالاول فساكن ما خص البنت فى المنزل ثلاثة عشر قيراطا
وتسعي قيراط وسدس تسع قيراط وفى الدكان قيراطا وستة أثمان قيراط
وسبعة أثمان ثمن قيراط وسدس ثمن ثمن قيراط ولا يخفى عليك الباقي وإذا
جمعت ما فى الجدول الاخير المرسوم عليه ستة حصل من الجمع اثنا عشر
فاقسم ذلك عليها يخرج اثنان فاجعه الى ما فى الجدول الذى قبله وقس على
ذلك وهذه صورة شبك المثال

الحاصل في الثالثة أوفى وفقها وما حصل اضربه في الرابعة أوفى وفقها
وهكذا إلى الآخر ثم اضرب الحاصل الأخير في التركة أوفى وفقها واقسم
الحاصل على أضلاع الجامعة أو أضلاع وفقها يخرج ما لذلك الوارث من
المسألة الثانية وإذا أردت معرفة ماله من الثالثة فاضرب ماله منها فيما
لمورثه من التي قبلها أوفى وفقه واضرب الحاصل في الرابعة أوفى وفقها
وهكذا إلى الآخر وكل العمل كما عرفت مثال ذلك لو أردت معرفة
ما يخص البنف من المسألة الأولى في المنزل في مثالنا السابق فاضرب سهامها
من الأولى وهي ثمانية في وفق الثانية وهو ستة والحاصل وهو ٤٨ في
واحد وفق الثالثة والحاصل في ثمانية جميع الرابعة واقسم الحاصل وهو
٣٨٤ على ضلعي وفق الجامعة بلا ضرب في وفق التركة لانه واحد كما
تقدم يخرج سبعة قيراط وتسع قيراط فهو ما يخصها من الأولى وإن
ضربت ماله من الثانية وهو ثمانية في واحد وفق سهام مورثها ثم في وفق
الثالثة وهو واحد أيضا ثم في جميع الرابعة وقسمت الحاصل وهو ٦٤ على
ضلعي وفق الجامعة يخرج قيراط وتسع قيراط وثلاثين قيراط فهو ما يخصها
من الثانية وقس على ذلك **التنبيه الثاني** إذا خرجت معك كسور
ورأيت كسرا من أذغالها أقرب إلى الفهم فاذا كره بدلها كما لو خرج لبعض
الورثة أربعة أنساع قيراط وثلاثة أسداس تسع قيراط فيرادف ذلك نصف
قيراط فهو أولى بالذكر وطريق معرفة ذلك أن تبسط الكسور الخارجة
بالقسمة وتتسبب ذلك البسط إلى مسطح مقاماته فتعرف بذلك النسبة
التكسیر المرادف ففي المثال بسط التكسر ٢٧ ومسطح المقامات ٥٤
ونسبة البسط إلى ذلك نصف

(الفصل الثاني)

كيفية العمل اذا كان لبعض الورثة تركة زائدة على ما ورثه من تركة الميت
الاول وهي من نوع الموروث عن الاول كأن اشترى بعض الورثة حصة
في منزل لوالده حصة فيه وقد خلف والده ورثة غيره ومات هو عن ورثة
أيضا وأردت أن لا تنفرد بعمل يخصه أن تجمع التركتين أو التركت وتسب
ما يخص كل مالك الى المجموع وتعمل مسئله أولى من المقام الجامع
لخصمهم وتضع لكل مالك سهم امان ثلاث المسئلة بنسبة ملكه وتكمل
المناصفة بالبناء على هذه المسئلة فاذا فرغت من الجامعة الاخيرة فانظر
بينها وبين مجموع التركات كانه تركة واحدة مثال ذلك مات زيد وله ثمانية
قرايط في منزل عن ابن اسمه عمرو وبنين هندوزينب فاشترى عمرو وأربعة
قرايط في المنزل المذكور ثم مات عن أخوين لأم بكر وخالد وشقيقة تيم
المذكورين فاشترى بكر ثلاثة قرايط أيضا ومات عن شقيقة خالد
وأختيه من أمه هندوزينب وزوجته فاطمة فالمسئلة الاولى من خمسة
عشر التي هي مجموع التركات لزيد منها ثمانية ولعمرو أربعة وبكر ثلاثة
ومسئلة موت زيد من أربعة والجامعة لهما خمسة عشر وبتكمل العمل
صارت الجامعة الاخيرة ٥٤٠ بينها وبين مجموع التركات موافقة بثلاث
الجنس ووفق الجامعة ٣٦ ضلعا تسعة وأربعة على هذه الصفة

١٠			١٣		١٢		٤		٣		٢		١	
٤	٩	ط	٥٤٠	١٢	٤٥	٦			١٥	٤			١٥	
											مات		٨	زيد
								ت	٨	٢	ابن		٤	عرو
					مات	١٣	١	أخ لام	٣				٣	بكر
٢	٣	٥	١٩٤	٢	أخت لام	١٤	٢	قه	٢	١	بنت			هند
٢	٣	٥	١٩٤	٢	أخت لام	١٤	٢	قه	٢	١	بنت			زينب
١	١	٣	١١٣	٥	شق	٤	١	أخ لام	خالد					
٣	٥	١	٣٩	٣	زوجه	فاطمة								
٢			١											

(الفصل الثالث)

(في كيفية العمل اذا حصل من بعض الورثة بيع أو نحوه فيما ورثه)

وذلك أن يجعل للبيع مسألة مستقلة وتفرض أن المشتري ورثة للبائع فيما باعه فتكتب في المربع الموازي للبائع كما تكتب في الموازي للميت مات وإن كان المشتري من الورثة فتكتب في المربع الموازي له المشتري وإن كان من الاجانب فتكتبه أسفل الشبالة كما تصنع بالورثة المستجدين ثم تصحح مسألة البيع كما تصحح مسألة الميت فإن كان المبيع جميع ما ورثه البائع وتساوى فيه المشترون كانت المسألة من عدد رؤسهم سواء كانوا الورثة أو من غيرهم وإن لم يتساووا فإن كانوا الورثة بحسب

ارثهم فأجمع سهام المشتري من المسئلة الاولى ان كانت مسئلة البيع
 تليها ومن الجامعة التي تليها مسئلة البيع وانسب لذلك المجموع سهام
 كل مشتري على قدرتها يحصل من هذه النسب ككسور بعد المشتري
 فالمقام الجامع لتلك الكسور تصح منه مسئلة البيع فيعطى كل مشتري
 بقدر الكسر الذي حصل من نسبة نصيبه الى مجموع أنصباء المشتري
 وان كان البيع لغير من في المسئلة مع التفاضل كأن باع لواحد نصف
 ماورثه ولا آخر ثلثه ولا آخر سدسه صحت مسئلة البيع من المقام الجامع
 لتلك الكسور أيضا ويعطى لكل مشتري من هذا المقام بقدر الكسر المبيع
 له وان كان المبيع بعض الموروث فحصل عدد رؤس المشتري عند
 التساوي والمقام الجامع لكسورهم عند التفاوت واجعل ما بقى للبائع
 حصة له مع المشتري كأنه مشتري وكذلك لو كان المبيع بعض الموروث
 لمن في المسئلة أو بعضهم وبعضه لغيرهم تساوا أو تفاوتوا بقى للبائع
 شيء أو لم يبق فحصل المقام الجامع للكسرين المبيعين للقرينين والكسر
 الباقي للبائع ان باع البعض واعرف بسط كل كسر من ذلك المقام واعرض
 بسط الكسر المبيع لكل فريق منهم على رؤسه عند التساوي في المبيع
 أو على المقام الجامع لكسورهم عند التفاضل وانظر هل يتقسم أو يباين أو
 يوافق وصحح مسئلة البيع على قياس ما تقدم في تصحيح المسائل ثم انظر بين
 ما صحت منه مسئلة البيع في احدى هذه الاحوال وبين سهام البائع
 لاخراج الجامعة كما مر فن له شيء من مسئلة البيع حتى البائع في صورة
 بيع البعض أخذه مضر وباقي سهام البائع أو في وفاة او من له من الورثة
 غير البائع شيء مما قبل مسئلة البيع أخذه مضر وباقي مسئلة البيع أو في

وفقها ولتختل لبعض ما ذكر ليتضح المقام فنقول مات زيد عن أبويه عمرو
وهند وزوجته زينب وبنتيه دعد ودلال ثم باعت الزوجة جميع ما خصها
لمن في المسئلة على حسب ارثهم فالمسئلة من سبعة وعشرين وسهام
المشتريين منها أربعة وعشرون لعمرو وأربعة نسبتها إلى بجلة سهام المشتريين
السدس فله سدس المبيع وله هند مثله ولكل من دعد ودلال الثلث
والمقام الجامع السدس والثلث ستة ومنها تصح مسئلة البيع وسهام
الباقعة من الاولى ثلاثة توافق مسئلة البيع بالثلث فالجامعة لهما ٥٤
ثم باع عمرو ثلث ما ورثه وما اشتراه للورثة بحسب ارثهم ونصفه لاجنبيين
بالتفاضل بينهم ثلثاه لتجدو ثلثه على وبقى له سدس فالمقام الجامع
للكسرين المبيعين والكسر الباقي ستة وبسط ثلثها المبيع للورثة اثنان
وبسط نصفها المبيع للاجنبيين ثلاثة منقسم عليهم ما وسهام المشتريين
من الورثة ٤ لهند منها تسعة فلها خمس المبيع للورثة ولكل من دعد
ودلال خمسة فالمقام الجامع لكسور المشتريين من الورثة خمسة تبين
الاثنين بسط الثلث المبيع لهم فاضرب الخمسة في الستة التي هي المقام
الجامع للكسرين المبيعين والباقي يحصل ثلاثون ومنها تصح مسئلة
البيع ثلثها عشرة للورثة ونصفها خمسة عشر للاجنبيين وسدسها خمسة
للبائع وبين ما وسهام البائع توافق بالثلث فتكون الجامعة ٥٤ كما ترى

٥٤٠ ٣٠			٥٤ ٦			٢٧		
١٥	٥	باع النصف والثلث	٩	١	مشتري	٤	أب	عمرو
٩٦	٢	مشتريه خمس الثلث	٩	١	مشتريه	٤	أم	هند
			٠٠	٠	باع الكل	٣	جـ	زينب
١٩٢	٤	مشتريه خمسيه . . .	١٨	٢	مشتريه	٨	بت	دعد
١٩٢	٤	مشتريه خمسيه . . .	١٨	٢	مشتريه	٨	بت	دلال
٣٠	١٠	مشتري ثلثي النصف	محمد					
١٥	٥	مشتري ثلث النصف	علي					

(الفصل الرابع)

(في كيفية عمل المناسخت بجماعة واحدة وان كثرت الموق)

وذلك أن تصنع بمسئلة كل ميت ما تصنع بهما في الطريق المعتاد ثم تضع موضع القبة مريعين مقسوما أسفلهما بمثلتين وتضع كل مسئلة عقب التي قبلها من غير أن تفصل بينهما بجماعة وما تصح منه كل مسئلة يوضع في باطن المثلث الاسفل ثم انظر ما بين سهم الميت الثاني من المسئلة الاولى وما صحت منه المسئلة الثانية من التوافق والتباين وضع وفق الثانية عند التوافق أو جميعها عند التباين فوق المسئلة الاولى في باطن المثلث الاعلى وضع وفق سهم الميت الثاني عند التوافق أو جميعها

عند التباين تحت جدول أنصاء الورثة في المسئلة الثانية أسفل الشباك
ثم خذ سهام الميت الثالث من الاولى ان كان له فيها شيء واضربها فيما هو
موضوع فوقهما من وفق الثانية أو جميعها واحفظ الحاصل وخذ سهامه
من الثانية ان كان له فيها سهام واضربها في الموضوع تحتها واحفظ الحاصل
أيضاً ثم اجمع المحفوظين وانظر ما بين المجتمع وما صحت منه المسئلة
الثالثة من التوافق أو التباين وأثبت وفق النائبة أو جميعها فوق الثانية
في باطن المثلث الاعلى وأثبت وفق المجتمع من المحفوظين أو جميعه تحت
جدول أنصاء الورثة في المسئلة الثالثة فان لم يكن لهذا الميت سهام الامن
الاولى نظرت بين المحفوظ الاول وما صحت منه الثالثة وان كان له من
الثانية فقط نظرت بين المحفوظ الثاني وما صحت منه الثالثة وصنعت ما مر
من اثبات الوفق أو الجميع فان كان ميت رابع فخذ ماله من الاولى ان
كان واضربه فيما فوقهما من وفق الثانية أو جميعها واضرب الحاصل في
الموضوع فوق الثانية كذلك واحفظ الحاصل ثم خذ ماله من الثانية ان
كان واضربه في الموضوع تحتها واضرب الحاصل في الموضوع فوقهما من وفق
الثالثة أو جميعها واحفظ هذا الحاصل أيضاً فخذ ماله من النائبة ان كان
واضربه في الموضوع تحتها واحفظ الحاصل أيضاً ثم انظر بين المجتمع من
هذه المحفوظات أو الموجود منها وبين ما صحت منه الرابعة وأثبت وفق
الرابعة أو جميعها فوق الثالثة في باطن المثلث الاعلى وأثبت وفق أو جميع
حاصل ضرب سهامه من المسائل الثلاث أو من اثنين منها أو من واحدة
كما تقدم تحت جدول أنصاء الورثة من الرابعة وقس على ذلك بقية
المسائل الى الاخيرة * ثم حصل جامعة واحدة لجميع المسائل وذلك أن

تضرب ما صححت منه المسئلة الاولى فيما أثبتته فوقهما من وفق الثانية أو
جميعها أو تضرب الحاصل فيما أثبتته فوق الثانية من وفق ما بعدها أو جميعه
وما حصل تضربه في الموضوع فوق الثالثة كذلك وهكذا الى آخر ما معك
من المسائل فما حصل من الضرب الاخير هو الجامعة فضعه عقب المسئلة
الاخيرة ثم حصل جزء سهم كل مسئلة بأن تضرب الموضوع فوق الاولى من
وفق الثانية أو جميعها فيما هو فوق الثانية وتضرب الحاصل في الموضوع
فوق الثالثة وما حصل تضربه في الموضوع فوق الرابعة وهكذا الى آخر
المسائل فما حصل من الضرب الاخير هو جزء سهم المسئلة الاولى فأثبتته فوقها
في المربع الاعلى الخالي ثم تضرب ما أثبتته تحت الثانية من وفق سهام
الميت الثاني أو جميعها في الموضوع فوقهما من وفق الثالثة أو جميعها ثم
تضرب الحاصل في الموضوع فوق الثالثة ثم في الذي فوق الرابعة وهكذا
فما حصل من الضرب الاخير هو جزء سهم المسئلة الثانية فأثبتته فوقها في
المربع الخالي ثم تضرب ما أثبتته تحت الثالثة في الموضوع فوقها ثم تضرب
الحاصل في الموضوع فوق الرابعة وهكذا يحصل جزء سهم المسئلة الثالثة
فأثبتته فوقها وفس على ذلك بقية المسائل فجزء سهم الاخيرة هو ما أثبتته
تحتها فقط ان ليس فوقها ما يضرب فيه وجزء سهم ما قبل الاخيرة هو حاصل
ضرب ما تحتها فيما فوقها فاذا أردت قسمة الجامعة على الورثة فاضرب
مال كل وارث من أى مسئلة في جزء سهمها واجمع الحاصلين أو الحواصل
ان ورت من مسلتين أو مسائل وأثبت ما تحصل له أمامه في المربع الموازي
له من جدول الجامعة ولنوضح ما ذكر بمثال فنقول مات زيد عن زوجة
وابن وخمس بنات منها ثم مات الابن عن أمه وشقيقاته المذكورات ونعم ثم

ماتت احدى البنات عن ذكر ثم ماتت الثانية عن أمها وشقيقاتها وزوج
المسئلة الاولى من ثمانية والثانية من ثلاثين والثالثة من ستة والرابعة من
أربعة وعشرين فضع كل مسئلة فوق أنصبا ورثتها في باطن المثلث
الاسفل وسهام الميت الثاني من الاولى اثنان توافق مسئلته بالنصف
فأثبت خمسة عشر نصف مسئلته فوق الاولى وواحدان نصف السهمين
تحت الثانية واضرب واحدان صيب الميت الثالث من الاولى فيما فوقها
يحصل خمسة عشر هي مالها من الاولى واضرب سهامها من الثانية وهي
أربعة فيما تحتها يحصل أربعة ومجموع الحاصلين تسعة عشر تبين المسئلة
الثالثة فأثبت الستة عددا للمسئلة الثالثة فوق الثانية وأثبت التسعة عشر
تحت الثالثة ثم اضرب سهم الميت الرابع من الاولى في الخمسة عشر التي
فوقها ثم الحاصل في الستة التي فوق الثانية يحصل مالها من الاولى وهو
تسعون ثم اضرب سهامها من الثانية وهي أربعة فيما تحتها ثم اضرب
الحاصل في الذي فوقها يحصل أربعة وعشرون هي مالها من الثانية
ثم اضرب نصيبها من الثالثة وهو واحد فيما تحتها يحصل تسعة عشر
وبين المجتمع من هذه الخواصل وهو ١٣٣ والمسئلة الرابعة تبين
فأثبت المجتمع المذكور تحت الرابعة وعدد الرابعة فوق الثالثة ثم اضرب
المسئلة الاولى فيما فوقها والحاصل فيما فوق الثانية والحاصل فيما فوق
الثالثة فحصل الجامعة للسائل الرابع وذلك ١٧٢٨٠ ثم اضرب
الخمس عشرة التي فوق الاولى في الستة التي فوق الثانية والحاصل في
الاربعة والعشرين التي فوق الثالثة يحصل جزء سهم الاولى وهو ٢١٦٠
فضعه فوقها في المربع الخالي ثم اضرب الواحد الذي تحت الثانية فيما

فوقها ثم الحاصل فيما هو فوق الثالثة يحصل جزء سهم الثانية وهو ١٤٤ ثم
اضرب التسعة عشر الموضوع تحت الثالثة فيما فوقها يحصل جزء سهمها وهو
٤٥٦ وأما جزء سهم الرابعة فهو الموضوع تحتها وهو ١٣٣ فضعه فوقها
ان شئت ثم خذ نصيب كل وارث من كل مسألة واضربه في جزء سهمها يحصل
مال ذلك الوارث من تلك المسألة فللزوجة من الاولى واحد مضروب في جزء
سهمها بالفين ومائة وستين هي مالها من الاولى ولها من الثانية خمسة مضروبة
في جزء سهمها بسبع مائة وعشرين ولها من الثالثة واحد مضروب في جزء
سهمها باربعمائة وستة وخسين ولها من الرابعة ثلاثة مضروبة في جزء سهمها
بثلاثمائة وتسعة وتسعين ومجموع الخواصل الاربعة ٢٧٣٥ هو مالها من
الجامعة وقس على ذلك الباقي وهذه صورة شبك المثال

١٣٣					٤٥٦					١٤٤					٢١٦٠				
/ ٢٤					٢٤/٦					٦/٣٠					١٥/٨				
٨	٩	١٠	ط	١٧٢٨٠	٣	أم	١	أم	٥	أم	٢	أم	١	جه	عائشه				
٧	٧	١	٥	٣٧٣٥						مات			٢	ابن	سالم				
								تت	٤	قه	٤	قه	١	بنت	هند				
						تت	١	قه	٤	قه	٤	قه	١	بنت	زینب				
٤	٦	١	٥	٣٧٢٤	٤	قه	١	قه	٤	قه	٤	قه	١	بنت	نقیسه				
٤	٦	١	٥	٣٧٢٤	٤	قه	١	قه	٤	قه	٤	قه	١	بنت	دلال				
٤	٦	١	٥	٣٧٢٤	٤	قه	١	قه	٤	قه	٤	قه	١	بنت	حلیه				
٠	٣	٦	١	١١٧٦			١	عم	٥	عم									
٥	٥	٦	١	١١٩٧	٩	ج	١٩		١										
٣ ٤ ٢					١٣٣														

(الخاتمة تشتمل على فوائد لطيفة)

﴿الفائدة الاولى﴾ يتعلق بترك الميث خمسة حقوق مرتبة أولها الحق المتعلق بعين التركة كالعبد الجاني في حياة سيده والعين المرهونة فبقدم حق الجاني عليه والمترهن على مؤن التجهيز خلافا للحنابلة ﴿الثاني مؤن التجهيز من غسله الى دفنه من غير اسراف ولا تقير وكذا مؤن تجهيز من تلزمه نفقته اذا مات قبله ولو بلحظة فتقدم على الديون المرسلة والزوجة التي تجب نفقة على الزوج كأن لم تكن ناشئة ولا صغيرة مؤن تجهيزها على زوجها ولو كانت غنية وهو معسر على الأصح عند الحنفية وعلى زوجها الموسر على المعتمد عند الشافعية والمراد به من يملك زيادة عن كفاية يومه وليته بصرفها في التجهيز ولو بما خصه من تركتها والمفق به عند المالكية أن الزوج لا يلزمه تجهيز زوجته ولو معسرة بل تجهيزها من مالها فان لم يكن فعلى المسلمين والزوج واحد منهم ﴿الثالث الديون المرسلة المتعلقة بذمة الميث ولم تتعلق بعين التركة فتقدم على الوصية لانها حق واجب على الميث فقضاؤه واجب والوصية تبرع فلذلك أنكرت وتقصد معها في القرآن للاهتمام بشأنها لانها مظنة الاهمال والمراد بالديون عند الحنفية الديون التي لها مطالب من العباد وأما حقوق الله تعالى كالزكاة والكفارات فتسقط بالموت لانها عبادة تتوقف على نية المكلف وفعله وقد فات بالموت فلا يلزم الورثة أدائها الا اذا أوصى بها فتنفذ من الثابت أو تبرع بها الورثة بخلاف حقوق العباد فان الواجب فيها وصورها لا رباها وعند المالكية اذا أشهد في صحته على شيء من حقوق الله كالزكاة والكفارات

أنه يذمته وجب اخراجه بعد ديون العباد وقبل الوصية فان أوصى بها ولم
يشهد في الثلث وعند الشافعية تقدم حقوق الله تعالى على ديون
الآدميين اذا ضاقت التركة عنهم الا ندين الله أحق بالقضاء وعليه فالمراد
بالديون المقدمة على الوصية ما يعم دين الآدمي وحقوق الله تعالى ولولا تعلق الزكاة
بعين التركة تقدمت على مؤن التجهيز عند مالك والشافعي في الرابع الوصية
فتنفذ من ثلث ما يبقى بعد الدين في الخامس الارث وهو الباقي ويقدم فيه
ذوو الفروض المقدرة ثم العصبية التسمية على ترتيبهم المتقدم ثم مولى العتاقة
ذكرنا كان أو أنثى ثم عصبته المذكور ثم الردة على ذوى الفروض التسمية ثم
ذوو الارحام الى آخر ما تقدم مفصلا في الفائدة الثانية يصح اقرار
الرجل المكلف بالولد والاب والمولى اتفاقا وبالإمام والزوجة عند الحنفية
والحنابلة وهو أظهر أقوال الشافعي ولا يقبل بالإمام عند المالكية إلا بيعة
وكذا بالزوجة إلا اذا كان الزوجان طارئين على البلد ويصح اقرار المرأة
المكلفة بالاب والمولى اتفاقا وفي الامم والزوج الخلاف السابق ويشترط
لصحة الاقرار أن يكون ممكنا لا يكذبه الحس ولا الشرع بان يولد مثله لمثله
وان لا يدفع به حقا غيره وأن يصدق المقر به حيث يعتبر تصديقه وأما
اقرار المرأة بالولد فيقبل عند الحنابلة ولا يقبل على الاصح عند الشافعية
والمالكية ولا يقبل عند الحنفية اذا كان لها زوج معروف الا اذا شهدت
امرأة ولو قابله بتعيينه فان لم يكن لها زوج أو ادعته من غيره فيقبل في
حقها وأما اذا صدقها الزوج فانه يقبل اتفاقا وحيث صح الاقرار لرزقه
الارث والنسب كباقي الورثة واذا أقر المكلف بنفسه على غيره كان أقر
بأخ وأبن ابن فهو اقرار على أبيه أو ابنه فان كان الاقرار به من كل الورثة بعد

موت المقر عليه ثبت نسبه عند الشافعية والحنابلة سواء كانت الورثة
 جماعة أو واحدا عدولاً أو غير عدول وورث عند الحنابلة ولم يرث عند
 الشافعية إذا كان مسقط الهم أو لاحدهم للدور كما تقدم فإن كان حاجباً لهم
 حجب نقصان ورث معهم كابن حائر أقرب ابن آخر ولو أقرب به اثنان من الورثة
 ثبت نسبه وورث عند الحنفية واشترط صاحب الدر في المقر العدالة
 ونصاب الشهادة ولا يشترط لفظ الشهادة ولا مجلس الحكم كشبهة الاقرار
 ولو أقرب به عدلان من الورثة ثبت نسبه وورث عند المالكية وإن شهد من
 الورثة عدلان أن الميت أقرب به أو ولد على فراشه ثبت نسبه وورث عند
 الجميع وإن أقرب به واحد وأنكر الباقي لم يثبت نسبه عند الجميع وحيث
 لم يثبت النسب فمما يعطى للمقر والمقر به خلاف فعند المالكية والحنابلة
 يعطى للمقر ما كان يرثه مع وجود المقر به إن كان يرث معه والام يعط شيئاً
 ويعطى للمقر به باقي حصة المقر التي تخصه في حالة الانكار إن كان حصته
 باق والام يعط شيئاً فتؤلف جماعة مستلقي الانكار والاقرار ويعطى المقر
 ما ينوبه من الاقرار ويدفع الباقي للمقر به وعند الحنفية يقسم جميع ما في يد
 المقر عليه وعلى المقر به على قدر سهامهما المأخوذة من مسألة الاقرار
 فتجمع مهام المقر والمقر به من مسألة الاقرار وتضربها في مسألة الانكار
 وتعطى كل وارث ما يستحقه منها ويقتسم المقر والمقر به ما يستحقه المقر
 على قدر سهامهما فلو ترك ابنين فأقر أحدهما ثالث دفع المقر الى المقر به
 ثلث ما في يده وهو السدس على الاول لأنه الفضل على تقدير ثبوت نسبه
 ويقاسمه ما في يده نصفين على الثاني لأن لكل منهما سهمان من مسألة الاقرار
 ولو أقر أحداً لابنين بزوجته لابيها أعطاهما ثمن ما في يده على الاول وقاسمها

على الثاني ما بيده على تسعة لان مسئلة الانكار من اثنين ومسئلة الاقرار
من ثمانية وتصح من ستة عشر ومجموع سهام المقر والمقر به تسعة
فتضرب في مسئلة الانكار فتصح من ثمانية عشر لابن المنكر تسعة وللقر
سبعة وللزوجة اثنان ولو ترك بنتا وبنت ابن وشقيقة فأقرت البنت بأخ
شقيق فلا شيء عليها على الاول لانه لا فضل في ميراثها وعلى الثاني مسئلة
الاقرار من ثمانية عشر للقرعة تسعة وللقر به أربعة فالقصة على ثلاثة
عشر فتصح من ثمانية وسبعين وقس على ذلك وعند الشافعية لا يلزم المقر
أن يدفع الى المقر به شيئا لانه لم يثبت نسبه وهذا في الحكم أما فيما بينه وبين
الله ففيه قولان أحدهما لا يلزمه وثانيهما يلزمه وفي قدره أو وجهه أحدهما
الفضل كذهب مالك ولو أقر أحد الورثة بدين على الميت وأنكر الباقيون
فعند الحنابلة وهو أشهر قول الشافعي ومالك يؤخذ من حصته بقدر ما يخصه
في الدين وبذلك قال بعض الحنفية واختاره المتأخرون وقال أنشعب بل
يؤخذ جميع الدين من حصته المقر وهو القول الثاني للشافعي وهذا اذا لم
يثبت بيينة سواء كانت من الورثة أو غيرهم والا فيؤخذ من التركة انفاقا
وفي ظاهر الرواية عند الحنفية ان قضى القاضي بأقراره فيؤخذ جميع
الدين من حصته ولو أقر بوصية وأنكرها غيره أخذ منه ما يخصه فيها انفاقا
وفي الاقرار أحكام كثيرة محل بحثها كتب الفقه والفائدة الثالثة في الوصية
واجبة على من يكون عنده ودية أو عليه حق لله تعالى أو لأدعي بأداء
ذلك ان ترتب على ترك الوصية ضياع مذكر ومستحبة بخوصدة وصلة
كالوصية لذوي قرابته وجيرانه ومباحة لخواصه ومكرهة لخواصه فان
لم يتصل القرية فان أوصى لغنى لكونه من أهل العلم أو لفاسق لكونه ذا

عيال منسلافينبغي نديها وتصح الوصية بالثلث فأقل لاجنبى اتفاقا فان كانت لوارث أو بأكثر من الثلث لاجنبى وأجازتها الورثة صححت وإن ردها بطلت في الوارث مطلقا وفيما زاد على الثلث للاجنبى اتفاقا فان لم يكن له وارث إلا أحد الزوجين وأوصى له يباقي المال أو لم يكن له وارث أصلا وأوصى لاجنبى بأكثر من الثلث لم تصح الوصية في الأولى ولا فيما زاد عن الثلث في الثانية عند الشافعية والمالكية لحق بيت المال وصححت عند الحنفية والجنابلة فيهما فلو أوصى بجميع ماله لرجل وليس له وارث إلا الزوجة فعلى المذهب الأول إذا لم تجز الزوجة الوصية يكون للموصى له الثلث ولها السدس لأنه ربع الثلثين السابقين بعد الوصية وإذا أجازت يكون له النصف وأما النصف الثاني فهو لبيت المال في الحالتين وعلى المذهب الثاني إن لم تجز يكن لها السدس وله الباقي وإن أجازت فله الكل ولا تعتبر إجازة الورثة ولا ردهم إلا بعد موت الموصى عند الشافعية والحنفية فلو أجاز الوارث قبل موت مورثه فله الربع بعده وعند المالكية لو أجاز الوارث في مرض مورثه المخوف الذي مات فيه ولم يكن له عذر يخوف منه أو جهل فليس له الربع بعده والأقله الرد فإن تعددت الوصايا وكان مجموعها أكثر من الثلث كان للورثة أن يجيزوا وصية من شاءوا ويردوا من شاءوا وبعضهم أن يجيز لبعض ويرد بعضا وتسرى الوصية في حصصة المجيز بنسبة ما أخذ من المورث وأما الذي يرد فبأخذ الموصى له ثلث حصته فلو ترك أبنا وأوصى لزيد بنصف ماله ولم ير ثلثه فإن أجاز لابن الوصيتين كان له سهم وزيد ثلاثة ولعمرو اثنان وإن ردهما فزيد وعمرو والثلث يقسم بينهما على نسبة الوصيتين فبأخذ زيد ثلاثة وأخماسه وعمرو خمسة عند

الائمة الثلاثة وأبي يوسف ومحمد وجعله أبو حنيفة بينهما نصفين لان
 الوصية فيما زاد على الثلث باطلة عنده فكانه أوصى لزيد بالثلث أيضا
 فساوى عمر وهذا هو الصحيح عند الحنفية ولو أوصى لزيد بثلث ماله ولعمرو
 بسدسه وردت الورثة فالثلث يقسم عليهم ما أنلنا اتفاقا (و) ثم اعلم
 أنه اذا كانت الوصية بالثلث فأقل لاجنبى فصحت مسئلة الورثة أولا ثم
 اعرف مقام الوصية نانيا وأعط منه الوصية أو الوصايا لأصحابها واقسم
 الباقي على مسئلة الورثة فان انقسم صحت المسئلة من المقام وان لم ينقسم
 فانظر هل يبينها أو يوافقها واضرب المسئلة أو وفقها في مقام الوصية
 فان خارج تصح منه المسئلة فلو ترك ابنين وبنتين وأوصى بالثلث
 لاجنبى فقام الوصية ثلاثة والباقي منه بعد الوصية اثنان توافق المسئلة
 وهى ستة بالنصف فاضرب ثلاثة نصف الستة فى مقام الوصية فتصح
 من تسعة للوصى له ثلاثة ولكل ابن اثنان ولكل بنت واحد ولو كانت
 الوصية بأكثر من الثلث وأجاز جميع الورثة جميع الوصايا فأخرج سهام
 الوصايا من مقامها واقسم الباقي على مسئلة الورثة كما تقدم فان لم تجز
 الورثة الزائد فصحت المسئلة ثم خذ أجزاء الوصية من مقامها واجعلها ثلث
 عديد واقسم ثلث ذلك العدد على مسئلة الورثة كما لو ترك أربعة بنين
 وأوصى لزيد بثلث ماله ولعمرو بالربع فقام الثلث والربع اثنا عشر
 ومجموع الثلث والربع منه سبعة فاضربها فى ثلاثة يحصل أحد وعشرون
 للوصية سبعة وللورثة أربعة عشر توافق مسئلتهم بالنصف فتضرب
 اثنين وفق مسئلة الورثة فى أحد وعشرين يحصل اثنان وأربعون للوصى
 لهما ١٤ ثمانية لصاحب الثلث وستة لصاحب الربع ولكل ابن سبعة

ولو أجاز بعض الورثة بعض الوصايا ورد بعضها وأجاز بعضهم جميعها
ورد لها بعضهم فصح مسألة الورثة وخذ أجزاء الوصايا من مخرجها ثم اعمل
مسئلة للاجازة المطلقة ومسئلة للرد المطلق وحصل جامعة للسنتين ثم
اقسمها بتقدير اجازة الورثة جميع الوصايا واحفظ ما يخص كل وارث فهو
نصيبه حالة الاجازة ثم اقسّمها أيضا بتقدير رد جميع الورثة جميع الوصايا
واعلم نصيب كل وارث حالة رده بالجميع فن رد جميع الوصايا أخذ نصيبه
كاملا بتقدير الرد ومن أجاز الجميع أخذ الذي خصه بتقدير الاجازة ودفع
الزائد للوصى لهم يقسمونه على نسبة وصاياهم كما اقتسموا الثلث ومن
أجاز بعض الوصايا دون بعض دفع لمن أجاز له حصته من ذلك القدر الزائد
على ما خصه وأمسك نصيب الذي رده فلو ترك ميت أربعة بنين وأوصى
لزید بالثلث ولعمرو بالربع فأجاز لابن الاول الوصيتين وردهما الثاني
وأجاز الثالث الثلث ورد الربع والرابع بالعكس فمسئلة الورثة من أربعة
ومسئلة الاجازة من ٤٨ لزید ١٦ ولعمرو ١٢ ولكل ابن خمسة ومسئلة
الرد من ثلاثة ونصف من ٤٢ لزید ثمانية ولعمرو ستة ولكل ابن سبعة وبين
المسئلتين موافقة بالسدس فالجامعة لهما ٣٣٦ فيحصل لكل ابن بتقدير
اجازتهما ٣٥ وبتقدير ردهما ٥٦ ويدفع الثلث للوصيتين لزید ٦٤
ولعمرو ٤٨ ثم يدفع الابن الاول الفضل بين نصيبه وهو ٢١ للوصيتين
لزید ١٢ ولعمرو تسعة ولا يدفع الثاني شيئا ويدفع الثالث لزید ١٢
والرابع لعمرو وتسعة فيحصل لزید ٨٨ ولعمرو ٦٦ وللابن الاول ٣٥
والثاني ٥٦ والثالث ٤٤ والرابع ٤٧ ولو كانت الوصية لاجنبي مع
أحد الورثة فأجمع الاجزاء كلها واجعلها ثلث عددا أعط للاجنبي

ما يخصه منه واقسم الباقي على مسألة الورثة حيث لم يجز والوارث وأمان
 أجازوه فأعطه ما يخصه أيضا كأنه أجنبي آخر ثم أقسم الباقي على الورثة
 ثم أجمع له نصيبه من الباقي إلى ما خصه بالوصية ولو أوصى لشخص بمثل
 نصيب أحد الورثة فصحح أولا مسألة الورثة وأعرف ما يخص ذلك الوارث
 المشبه به من السهام وزد مثله على تصحيح المسئلة فالجمع هو الذي تصح
 قسمته على الورثة وعلى الموصى له عند الأئمة الثلاثة والجمهور وأما عند
 مالك ودأود وزفر فيعطى مثل ذلك النصيب للموصى له من أصل المسئلة بلا
 زيادة شيء ويقسم الباقي على الورثة فإن كان له ابن واحد وأوصى بمثل
 نصيبه لزيد فله على الأول النصف وعلى الثاني السكك إن أجازا لابن والأفله
 الثلث اتفاقا ولو كان له ابنان وأوصى بمثل نصيب أحدهما فله الثلث على
 الأول والنصف على الثاني إن أجازاه ولو أوصى بمثل نصيب أحد الورثة
 غير معين وله ورثة مختلفون فله مثل أقلهم نصيبا لأنه المحقق وغيره مشكوك
 فيه فيزداد ذلك على أصل الفريضة وعند المالكية يقسم المال على عدد
 رؤس الورثة الذي ذكره كالأثني وذو الفرض كالعصبة ويعطى للموصى له حظ
 واحد منهم ويقسم الباقي بين الورثة على فرائض الله تعالى ولو أوصى
 بمثل نصيب ابنه وليس له ابن فهى باطلة عند الأئمة الثلاثة وتصح عند
 الحنفية كأنه قال بمثل نصيب ابن لو كان ولو أوصى بنصيب أحد ورثته
 معيناً ولم يذكر مثل صححت عند المالكية وعلى الأصح عند الشافعية
 والخنابلة وحلت على حذف المضاف الذي هو مثل وهى باطلة عند الحنفية
 إن كان له وارث مشبه به والأفهى صحيحة وكان يكن أوصى بنصيب ابن لو
 كان قال في الفتاوى الهندية نقلا عن محمد إذا مات رجل وترك أخا وأختا

وأوصى لرجل بنصيب ابن لو كان وأجازاه فله جميع المال ولو قال بعثل
نصيب ابن لو كان فله نصف المال إن أجازاه ولو ترك بنتاً وأختاً وأوصى
لرجل بنصيب بنت لو كانت فله الثلث ولو قال بعثل بنصيب بنت لو كانت
فله الربع ولو ترك أما وابناً وأوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فله خمسة
أسهم من سبعة عشر وذلك لأن أصل المسئلة من ستة للام واحد وللابن
خمس فيكون نصيب البنت لو كانت اثنين ونصف فيزد على الفر بنصف
فتكون ثمانية ونصف فتضعف للكسر فتصير سبعة عشر للام سهمان
وللابن عشرة وللوصى له خمسة اهـ يتصرف وأحكام الوصايا كثيرة ومحل
بسطها كتب الفقه والقائمة الرابعة في الولاء من أعتق رقيقاً من جنس
أو مملوكاً أو بتدبير أو عتق عليه بكتابة أو قرابة أو استيلاء ثبت له الولاء عليه
واعتبته الذكور المنعصمين بأنفسهم ولو اختلف دينهما وإن لم يرثه في
صورة الاختلاف خلافاً للملكية حيث قالوا إذا أعتق الكافر مسلماً فلا
ولاء له عليه ويكون الولاء لجماعة المسلمين قال العلامة الأمير ولو كان
للكافر وارث مسلم فهو أولى ولو أسلم المعتق لم يعد له الولاء إلا أن كان مسلماً
العبد طارثاً بعد عتقه والمراد بالقریب الذي يعتق بمجرد الملك أحد
الاصول أو الفروع ذكرنا كان أو أثنى قرب أو بعد عند الشافعية وكذلك
عند المالكية وزادوا أو أحد اخوته أو أخواته للام والاب أو لهما
وعند الحنفية كل ذي رحم محرم من النسب ولو أعتق شقياً في مملوك
مشترك وكان موسراً فعند الأئمة الثلاثة يعتق عليه جميعه ويضمن حصته
شريكه وإن كان معسراً عتق نصيبه فقط وعند أبي حنيفة تعتق حصته
فقط ولشريكه الخيارين أن يضمن شريكه المعتق أن كان موسراً وبين

أن يعتق نصيبه أو يستسعى العبد في قيمة نصيبه ويكون شريكاً لا ذليلاً في
الولاء على هذين وقال أبو يوسف ومحمد ليس له الاتصاف مع اليسار
والسعاية مع الاعسار والولاء للعتق فيهما * ثم أعلم أن الولاء لغة كلمة
النسب لا يباع ولا يوهب كما هو لفظ الحديث الشريف وكما ثبت على
العتيق ثبت على أولاده وأولاد أولاده وعتيقه وعتيق عتيقه وانما ثبت
على فرع العتيق بشرطين أحدهما أن لا يس الرق ذلك الفرع فان كان
رقيقاً وعتق قولاً لمعتقه وعصبته فان لم يوجد واقبلت المال ولا ولاء
عليه لمعتق أحد أصوله الثاني أن يكون الاب رقيقاً فيكون الولاء لموالي
الام أو عتيقاً فالولاء على فرعه لموالي الاب وان كان الاب حراً الاصل
فلا ولاء على فرعه لاحد عند الشافعية والمالكية وأبي يوسف وكذلك
عند أبي حنيفة ومحمدان كان الاب عربياً أو أماً ان كان عجمياً فالولاء لموالي
الام عندهما وان كانت الام حرة الاصل فلا ولاء على أولادها الاحد عند
الحنفية ولو كان أبوهم معتقاً وان عتق الاب في حياة ولده الذي أمه عتيقة
أو في أصلها عتيق أنجز ولاء الولد من موالي أمه إلى موالي أبيه وان عتق
الجد قبل الاب أنجز إلى موالي الجد فان عتق الاب بعد ذلك أنجز إليه الولاء
وعند أبي حنيفة لا ينجز من موالي الام إلى موالي الجد وعند الحنفية
والمالكية من أعتق أمته وهي حامل من غيره فلا ذلك الجمل لموالي الام
أبداً وأما الجمل الذي يكون بعد العتق فكما مر في ولدا العتيقة وعند
الشافعية أن الجمل لا يتبع أمه في العتق الا اذا كان يملوكا لعتقها ولو كان
العبد مشتركا بين ثلاثة مثلاً وأعتقه فالولاء ثبت لكل منهم على قدر
ما كان يملكه من العتيق ولا فرق بين أن يكونوا أجنباً منه أو من ذوى

فرايته كثلث بنات اشترت الكبرى والصغرى اباهما بخمسين الكبرى
 ثلاثون وللصغرى عشرون فعنق عليهم اومات فثلثا ماله بين البنات الثلاث
 بالفرض وثلثه بين الكبرى والصغرى أخماسا بالولاء ثلاثة أخماسه للكبرى
 وخمساه للصغرى * ثم اعلم أن المقدم في الارث بعد عصبية النسب المعتق
 ذكر اكان أو أنثى ثم عصبته الذكور كما تقدم وضابط الذي يرث منهم هو
 ذكر يكون عصبية وارثا للمعتق يوم مات العتيق بصفة العتيق فلو اعتق
 مسلم كافرا اومات عن ابنين مسلم وكافر ثم مات العتيق فإراثه للكافر لانه
 الذي يرث المعتق بصفة الكفر ولو أسلم العتيق ثم مات ورثه المسلم ولو مات
 المعتق عن ابنين ثم مات أحدهما عن ابن ثم مات العتيق عنهما فإراثه لابن
 المعتق وحده دون ابن الابن وان لم يدل به ولو مات أحد الابنين عن ابن
 والثاني عن أربعة ثم مات العتيق ورثوه أخماسا بالسوية لاستوائهم في
 الدرجة فان لم توجد عصبية المعتق فعنق المعتق ثم عصبته كذلك وهكذا
 فلواشترت بنت اباهما فعنق عليها ثم اشترى الاب عبدا وأعتقه ثم مات الاب
 عنها وعن ابن ثم مات عتيقه عنهما فإراثه لابن دون البنت لانه عصبية
 المعتق بنفسه والبنت معتقة المعتق وهو مقدم عليها ولا ميراث للمعتق عصبية
 المعتق الامعتق أحد أصوله اذا كان له الولاء ولم ينجر عنه على ما تقدم ولا
 لعصبية عصبية المعتق اذ لم يكن عصبية للمعتق كالو تزوجت امرأه من غير
 قبيلتها وولدت ابنا أو اعتقت عبدا اومات ومات ابنها عن أبيه الذي هو
 زوجها ثم مات العتيق فلا ميراث لزوجها وان كان عصبية ابنها لانه ليس
 بعصبية لها ولا ترث أنثى بولاء الاعتيقها أو منتميا اليه بنسب أو ولاء
 والفائدة الخامسة في كيفية اسقاط الصلاة على مذهب الامام أبي

نخبقة رضى الله عنه وذلك أن الانسان اذا كانت عليه صلوات فائتة بأن
 كان يقدر على أدائها ولو بالايحاء يلزمه الايصاء بقديتها قياسا على الصوم
 فان لم يوص بها فتسرع بها الوارث أخرأت وقد صرحوا بأن الولي هو الذى
 يتبرع والمراد به من له ولاية التصرف فى ماله بوصاية أو وراثته ولو أوصى
 الميت بمبلغ يسير لقديته ما عليه من الصلوات وغيرها كالصيام والزكاة فهى
 وصية باطل لجهالة مقدار ما عليه ولا نهى وصية بالتبرع والواجب على
 الميت أن يوصى بما يفي بما عليه ان لم يصدق الثلث عنه فان أوصى بأقل من
 الثلث وأمر بالودور وترك بقية الثلث للورثة أو تبرع به لغيرهم فقد أتم تركه
 الواجب وذلك كوصايا أهل زماننا نعم اذا أوصى بالثلث لذلك وضاق الثلث
 جازت الوصية للعلم بالموصى بقديته ولغو الرائد وعلى كل سواء كان ما أوصى
 به لا يفي أو لم يوص بشئ أو لم يترك مالا أو أراد الولي التسرع فيحسب ما على
 الميت من الصلوات وغيرها بأن يحسب عمر الميت ويسقط منه اثنتا
 عشرة سنة للذكر وتسع سنين للأنثى لان ذلك أقل مدة بلوغها وما يجعل
 لكل صلاة نصف صاع من بر كالفطرة على أن فى اليوم بليغته ست صلوات
 بالوتر والصاع ألف وأربعون درهما على أن الدرهم أربعة عشر قيراطا ولو
 اعتبرناه ستة عشر كما هو المتعارف الآن كان الصاع تسعة ددرهم وعشرة
 وقدره بعضهم بالكيل المصرى بقدين وثلاث وبعضهم بقدين وثلاثي
 قدح فقديته صلوات السنة على الاول ستة وعشرون إردبا وربع وعلى
 الثانى ثلاثون إردبا ثم يدفع الولي قيمة ذلك للفقير من ماله أو من مال استقرضه
 ثم يستوهبها من الفقير ويستلها منه لتم الهبة ثم يدفعها لذلك الفقير أو
 لفقير آخر وهكذا فيسقط فى كل مرة كفارة سنة وان استقرض أكثر

من ذلك يسقط بقدره وبعد ذلك يعيد الدور لكفارة الصيام عن صوم كل
يوم نصف صاع ثم للإيمان ثم للأضاحي ثم للزكاة إلى آخر ما يريد لكن لا بد
في كفارة الأيمان من عشرة مساكين للنص على العدد فيها وكذا كل
مانص فيه على العدد ككفارة الظهار والافطار بخلاف نحو الصلاة
فيموز اعطاء فدية صلوات لواحد ثم ينبغي بعد تمام ذلك كله أن يتصدق
على الفقراء بشئ من ذلك المال أو بما أوصى به الميت إن كان أوصى ولو
قضى الصلاة والصيام وورثته لم يجز ولو بأمره لأنها عبادة بذنية لا تقبل
النيابة بخلاف الحج فلا تسقط الصلاة ولا الصيام عن الميت بذلك نعم لو
صلى أو صام وجعل ثواب ذلك للميت صح لانه يصح أن يجعل ثواب عمله لغيره
وعند الشافعية يجزئ متطعم عن صوم كل يوم من رمضان والنذر
والكفارة ويجوز للولي أن يصوم عنه والمراد بالولي كل قريب للميت وإن
لم يكن وارثا ولا عاصبا ويشترط بلوغه ومن مات وعليه صلاة فلا قضاء
ولافدية وفي قول تقضى عنه وفعله السبكي وفي وجه عليه كثير من الشافعية
يطعم عن كل صلاة مدا وهو رطل وثلاث بغدادى نحو نصف قدح مصرى
قال الشيخ الامير ذكرا النبتى في الحيلة اذا كثرت الصلوات أن يتصدق
بالكفارة على المسكين ثم يهبها للمسكين له ثم يعطيها له عن صلاة أخرى
وهكذا وقد أخبرني بعض الشافعية أنه نقل عن المزني ذلك أيضا فينبغي
أن يفعل احتياطا اهـ وحيث أنها مصرح بها عند الحنفية فالأحوط
تقليد الامام أبي حنيفة في ذلك لجواز اخراج القيمة عنده وهي أسهل في
الاخذ والاعطاء وكرم الله عيما وفضله عظيم ﷺ ولتتم هذه الفوائد
بذكر نية لطيفة في ترجمة المرحوم أسستاذي والذي رجاء حصول بركته

وبركة أسلافه ومشايخه فنه قول هو الشيخ محمد أبو عياشة ابن الشيخ علي ابن
 السيد حسن أبي عياشة الشهير بالنجار ابن سيدي بسيوني ابن السيد عطية
 ابن السيد يوسف النجار والتسبب متصل بسيدنا الحسن السبط ابن الامام
 علي بن أبي طالب كرم الله وجهه كما أخبرني به والدي ثم ان السيد عطية
 ومن فوقه كانوا نجارين وأما السيد بسيوني فكان أميراً به من روتزوج
 بنت السيد غرس الدين عبد السميع الشريف من ذرية سيدي عطية أبي
 الريش فولدت له السيد حسنا ثم انه مات ودفن بمسجد أبي الريش المذكور
 بجوار مقام سيدي فضيب وترك ابنه السيد حسنا صغيرا لكنه بلغ المقام
 الاسمي في الشجاعة والصلاح ونوجه الى الاستانة العلمية ومكث بها نحو
 عشرين سنة ثم رجع الى دمنهور وتزوج بنت الامير حسن العادلي من
 ذرية الامير عيسى بك العادلي من مشي ووافق جامع الاقنسي بدمنهور
 وجملة مساجد في جهات متعددة فولدت له الشيخ عليا فتشأ في الصلاح
 وطلب العلم ولازم الاقامة بالازهر وكان شافعي المذهب وأغلب حضوره
 على العلامة الشيخ حسن القويسني ثم انه تزوج بنت الحاج عواروي من
 أولاد الامير أحمد الجرجسي الرومي من مشي ووافق مسجد السوسني بدمنهور
 فولدت له والدي في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٢٦ ستة وعشرين
 ومائتين وألف ثم ان السيد حسنا مات في سنة ١٢٤٣ تقريباً ودفنه
 والدي بقرافة دمنهور وعاش من العمر نحو ٩٥ سنة ثم في سنة ١٢٤٥
 توجه والدي وأبوه وأمه وعمته الى الحجاز فبات جدي الشيخ علي بمكة في الحجة
 الثانية وعمره بضعة وأربعون سنة وماتت أختها بالمدينة المنورة ورجع
 والدي وأمه الى مصر المحروسة واشتغل بطلب العلم بالازهر وتلقى العلوم

الشرعية عن العلامة الشيخ حسن البستاني والعلامة الشيخ إبراهيم
 الباجوري وغيرهما والعلوم الرياضية مثل الحساب والهيئة والنجوم عن
 الشيخ علي الزيات والسيد مصطفى الذهبي وغيرهما وكان رحمه الله يحفظ
 القرآن جيداً ويحج بيت الله الحرام ثلاث عشرة مرة أو أربع عشرة وأما
 العمرة فلم يحص عددها لأقامته بمكة في شهر رمضان مراراً وزار قبر النبي
 صلى الله عليه وسلم في كل حجة وبات كثيراً بالروضة الشريفة يقرأ القرآن
 ويصلي حتى يفتح المسجد آخر الليل ورجع إلى دمشق سنة ١٢٦٢
 وبني بالدي وكان قبل ذلك مقسماً بأبوابه وولده ولد من إحدى الجوارى سمى
 حسناً عاش نحو سنتين ومات بمصر وبه كان يكنى وحصلت ولادة النقيب
 عند شروق الشمس يوم الجمعة رابع ذي الحجة سنة ١٢٦٣ وولده
 شقيق الشيخ محمد القطب أبو عيشة سنة ١٢٧١ وكان من خصاله في
 إقامته بدمشق ملازمة بيته بحيث لا يخرج منه إلا يوم الجمعة لصلاته
 وبعد العصر في بعض الأيام لزيارة بعض أصحابه وكان ملازماً لقراءة أحزاب
 وأوراد مع اشتغاله بالمطالعة والتأليف ويقرأ خمسة قرآن في المصنف في
 كل يوم من رجب وشعبان ورمضان من كل سنة ٥٠٠ وعما ألفه كتاب إيضاح
 الغوامض في المناهج والفرائض ونخبه الفائدة في عمل السالك
 بجماعة واحدة وحل الرمز والإشارة في تقويم الكواكب السبعة
 السيارة على رصد ابن الشاطر وتحفة الإخوان في الخسوف
 والكسوف ورؤية الأهل على عمر الزمان والدر المنظوم في أحكام
 النجوم وحل المشكلات في هيئة الأرض والسموات وكشف النجمة
 في الطب والحكمة والدر المنثور في التواريخ المشهورة وخلاصة

الرفائق في حساب الدرج والدقائق وتحفة الاحباب في علم الحساب
 وفتح العلم الباسط في رسم الارباع والبساط نستختان احدهما صغيرة
 موجودة في الكتبخانة المصرية والثانية كبيرة وراحة القلوب في
 العمل بربيع الجيوب وخلاصة المختصرات في العمل بربيع المقنطرات
 وتحفة الاحباب في العمل بالاسطرلاب وفتح عالم الخفيات في البساط
 والمخترفات وكذلك الفوائد الجليات والبدور الكاملة في البسيطة
 والمنتصبة والمائلة وبهجة النظر في معرفة الاوقات بالليل والنهار
 لعرض دمنهور وغير ذلك جملة كتب ورسائل في فنون مختلفة لا يحضر في
 الآن ذكر اسمائها وكان زاهدا في الدنيا راغبا في الاخرى يكره مجالسة
 الحكام والامراء وكان معاشه من ايراد ملك مخلف عن أصوله ولم
 يهتم في طلب الدنيا وكان حسن السمعة والاعتدال مهيبا يعظمه كل من
 رآه وكان لطيف المؤانسة لمن يعرفه ومن لا يعرفه ولم أره أخذ طالعا
 في مسئلة بل كان لا يعتد صحة ذلك وكان يقول ان هي الانحارب
 تخطي وتصيب وقد تلقيت عنه العلوم النقلية والعقلية وألفت في
 حياته باشارة منه جملة من الرسائل منها شرح للوظيفة الساذلية
 ورسالتان في القراءات السبع وست رسائل في مواسم السنة تقرأ كل
 رسالة في مجلس ورسالة في المساحة ورسالة في الكرة ورسالة في المزاويل
 ومنظومة في علم الوضع ونتيجة لعرض مصر وتيجتان لبيان الاوقات
 على الشهور والقبطية احدها معرض مصر وقد طبعت بوقتها
 والثانية لعرض الاسكندرية وكنت حسبنت النتائج السنوية لسنة ١٢٩٣
 وسنة ١٢٩٣ هلالية وطبعت ثم أشار على بتلك كراهة في

الشهرة وبالجسالة فقد أعطى من الفهم والعلوم والمعارف وعزة النفس والعفة والتقوى ما لا يشكره أحد ولم يزل حريصا على العلم والتقوى حتى أتاه اليقين فتوفي ليلة الخميس الثامنة من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٠٨ ودفن بقرافة دمتهم وورقيل العصر من ذلك اليوم ١١ وقد ناه يوم موته بغرر القصائد كثير من الفضلاء الأماجد فمن ذلك قصيدة للاستاذ الشيخ محمد الوكيل مطلعها

زمانك لا تأمن له أن صفا غدرا * فكمن فيه بين الناس من آية كبرى

ومنها ﴿

ترى الناس فيها كالفوارس في الوغى * فذوالسبق عند الله أعظمهم أجرا
وهاهي باصباح المنية أنشبت * أطا فرها فاستجبرت عالمها حبرا
هو الفاضل المولى الجليل محمد * الشخصال أبو عياشة من علا قدرنا
عفيف شريف النفس من زانه التقى * امام تراه في سماء العلا بدرا
لقد حل قبرا حاز فضلا وعفة * وعلمنا وإيماننا هنيأ له قبرا
لقد كان ركنا للشريعة قائما * بواجبها فاستوجب الحمد والشكرا
وقد كان برا للأنام محببا * حوت من فنون العلم أفكاره بحرا
قضى فقضى في إثره الزهد والتقى * ومات ولكن لم تمت بعده الذكري
لقد حزننا القلوب لفقدته * وحق لكل الناس أن تحزن الدهرا
فكم كتب من بعده لم يطب لها * مطالعة فاقبيل لحالها العذرا
مصاب لقد عم الأنام جميعهم * فألباهم من هو له أصبحت سكري
ولا غرو فقد الما جدين مصيبة * ولكن قضا الله من منه قد قرا
فقل لبنية أعظم الله أجرهم * وألهمكم صبرا وعرضا خيرا

(ومنها)

﴿ومنها﴾

فيا أيها المولى تمتع بجنة * مقامك فيها خالدا نعمة كبرى
ففيها لك الرضوان نادى مؤرخا * بجنة عدن كن هنيئا لك البشرى
وله أيضا حفظه الله قصيدة أخرى طويلة مطلعها

كل شيء يفنى وإس بياقي * غير وجه المهيمن الخلاق

﴿ومنها﴾

أيها الغافلون في لذة العيش * وأنس الصفا وجمع الرفاق
مالككم لا تكون حزنا على فق * د امام بمدمع مهراق
هو بحر العلوم بدر المعالي * ماجد الأصل طيب الأخلاق
تالم عامل تقي تقي * نور هدى يضيء في الآفاق
ذو السجايا محمد من تكفى * بأبي عيانة نور المآقي
كم روي ناعنه أحاديث فضل * نفعها في الوري مدى الدهر باقي
واجتلينا صبح الهدى من سناء * وانشقنا من نفعه العباقي

(ومنها)

وسعت خلفه الأماجد تبكي * بزفير في القلب غير مطاق
فهو بحر من التقي حناؤه * يوم ساروا به على الاعناق
حل في جنة الخلود مهنا * بنعيم من المهيمن باقي
ومن ذلك قصيدة غراء طويلة جدا للعالم الفاضل الشيخ سالم محمد الشقرا
الدمهورى بالأزهر منها

دهر غشوم ليس يعرف فضل من * أودى به بأسننة الحدائق
ساق الجيوش لنهب ذروة مجدنا * بدر العلوم ومعدن العرفان

وأراش سهما صائبا لمحمد * كهف الوفا والفضل طول زمان
 بأبي أبو عياشة الحبر الذي * ماشاه في الفضل مطلق شاني
 شبههم وضيع ليس يشكر فضله * إلا جهول في العلا متعاني
 حبرهمام ككامل متكمل * من ينتمي شرفا إلى عدنان
 السيد البطل الرفيع مقامه * بدعائم الافضال والتبسان
 حاز العلا من كابر عن كابر * وازداد منه في الحلي بيان
 قد كان فينا بحر علم يجتبي * للطلابين موارد الانتقان
 ان أشكلت في العلم أي عويصة * نادى معانيها بكل أمان
 كانت صفات كماله لا تنقضي * وحينئذ لرغائب الاحسان
 يا آل حرنى اننى مالى أرى * جبل العلى متهتدم الاركان
 ما كنت أحسب قبل يوم وفاته * أن الجبال تلف في الاكفان
 مات الذي قد كان بهجة روضة * وبظلمها يرتاح كل معاني
 مات الذي يسدى الانام معارفا * وعوارفا يديع حسن معاني
 مات الذي قد كان صدق مقاله * يفرى مقال الزور والبهتان
 يا سائلا عنه فهل شمس الضحى * تحتاج للتبيان والبرهان
 سسل كل نجم عن علاه فانه * يوليئك علم العارف اليقظان
 قد كان بحرا زاخرا يروى به * قلب الشجي الواله الظمان
 قد كان مفتاح العالوم وطالما * كشف الغطاء بلطائف الازمان
 قد كان كشافا لكل عويصة * أعيت فؤاد السيد الجرجاني
 ومن ذلك قصيدة للامام الفاضل المرحوم الشيخ محمد ابراهيم أبي عائشة
 قاضى ولاية البحيرة سابقا منها

فقد مات عالمنا التقى المرتقى * درج المكارم كم له من مفخر
 بحر ولكن ماله من ساحل * بر ولكن ليس بالمستكبر
 من شارك العلماء بكل علومهم * وسما بعلم السما لم ينكر
 ربع الجيوب تنكرت أوضاعه * حتى أبان خفيه بمحسر
 سماه راحات القلوب فان نشأ * طالع مجتهدا ولبك أحضر
 نجد الامام وان أقام بيته * زمنا فتأليفاته كالبحر
 أمحمد بن علي المدعو أبا * عياشة العلم الفريد الأزهرى
 النوم بعدك مذبحت محرم * وقصير لي خلت كالشهر
 يامن بطول حياته لم يمل الش * معروف بل لم يلف راضى منكر
 الموت نقاد الجواهر كفه * يختار منها كل صاف أكبر
 وهي طويلة قال في آخرها

وقضى فقلت مؤرخا أمسى بفر * دوس أبو عياشة الحسن السرى
 ومن ذلك قصيدة للشخ سید احمد السروجى منها
 ملكت من كل فن ما أردت فما * دعوت فنا قصا إلابا كا
 لاسيما علم أفلاك سموت به * قدعز وجدائه لولاك لولا كا
 وصنت نفسك عن دنياك منفردا * فى خالوة الانس مشغولا بمولا كا
 أرحمتنا من معاناة التكلم فى * ما ليس يعنى أراح الله أعضا كا
 بفقده شخصك ظل الدين منصدا * وركنه ههنا فهو الدهر ينعا كا
 (ولى قصيدة طويلة جدا ذكرت فيها نبذة من تاريخه وقلت فى آخرها)
 يا طالب الاسمه قصدا لتعرفه * فاسمع لنظم يحاكي الدرر ميناه
 محمد ثم معنى الاسم وافقه * قد أنما فى مرافى الجد مر فاه

وكنية بأبي عياشة اشتهرت * وأصلها بلد فيما رويناه
 وورده رب ألهمنا تلاوته * وحققن نطننا أنا خلقناه
 ولا تكن فاتنالى بعده وأدم * عظيم أجر وعوض ما فقدناه
 واغفر لمن زاره أوزاره كرما * وأعطيه يا إلهى ما تمناه
 تاريخه في ربيع الثان مشهده * وأرخو افاق في الجنات مشواه

٩٠ ٢٨٢ ٥٨٢ ٣٥٤ ١٨١ ٩٠ ٤٨٥ ٥٥٢

سنة ١٣٠٨

وفي هذا القدر كفاية وعلى الله القبول والهداية وقد ذكرت القصائد
 المذكورة بتمامها وغيرها في كتابنا المسمى العقد الثمين والفرائد الباهرة
 في تسليمة الحزين والاعتبار بأحوال الموتى والآخرة وأخوه عوانا أن
 الحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من تحرير هذه الرسالة وتبييضها العشر
 بقيت من شهر رجب سنة ١٣١٦ ستة عشر وثمانمائة وألف من هجرة
 صاحب المجد والشرف صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم
 من سلف وخلف

يقول المتوسل بجاه المصطفى الفقير اليه سبحانه وتعالى محمود مصطفى
 خدام التصحيح بالمطبعة العامرة بيولاقي مصر القاهرة

بحمد الله تم طبع خلاصة المختصرات في علم الفرائض والمناسبات وهي
 في بابها وحيد بل في حسنهما من بين المؤلفات فريده جميلة الصنع جميلة
 الترتيب والوضع وقد اطلع عليها حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر
 شيخ الجامع الأزهر فاستحسنها وكتب للدخيلة بموافقة طبعها لعموم

نفعها كيف لا وهي نتيجة فكر المليب الفاضل اللوذعي الالهي الجليل
 الكامل الشيخ محمد البيومي الدمهوري الشهير بأبي عياشه ألبسه الله حلل
 التقوى وراشه على ذمة المؤلف حفظه الله ومن كل سوء وقاه في ظل
 الحضرة الفخيمة الخديويه وعهد الطلعة الميمونة العباسيه أدام الله
 دولته ووالى على رعيته نعمته ملحوظا هذا الطبع الجميل والشكل
 البديع الجليل بنظر من عليه محاسنه تبقى حضرة وكيل المطبعة
 محمد بك حسنى وكان تمام هذا الطبع وانجلاء بديره وإنبلاص صحبه
 وبخره في أواخر شهر شعبان المعظم من عام سنة عشر بعد ثمانمائة
 وألف من هجرة النبي الأكرم عليه وعلى آله وأصحابه أفضل الصلاة
 وأزكى السلام ملاح بدر التمام وفاح مسك الختام ﴿﴾ ولما اطلع على
 هذا التأليف وراقه هذا الصنع الطريف العالم العلامة الدراكة
 الفهامة النبميه المليب والاديب الأريب الاستاذ الشيخ سالم محمد
 الدمهوري الشهير بالشقراء أخذ علماء الأزهر الجهابذة الفضلاء قرظه
 فقال وأجاد في المقال

(بسم الله الرحمن الرحيم)

حمد المن جعل قسمة الفرائض بالحساب فريضة ناسخة لما كان من الامم
 الماضية وصلاة وسلاما على سيدنا محمد المبعوث مؤيدا بالبراهين الدامغة
 والنجح الماضية وعلى آله وأصحابه وتابعيه وأحزابه الى يوم الدين
 آمين أما بعد فلما طلعت على هذه الرسالة التي كسيت من البديع جماله
 ووجدتها في موضوعها سامية والدقائق حاوية

من كل معنى يكاد الذوق يرشفه * لطفًا ويعشقه القسطاس والقلم
 فائقه رائقه أذاقت ناظرها لباس الخلاوة وتوجته تاج الحلي والطلاوة
 ودلت على أن مؤلفها له في هذه الفنون لاسم في هذا الدستور والمصون
 البديع الطولي والقدح المعلى كيف لا وهو فريد دهره ووحيد عصره
 ونخبة المعارف وتحفة العوارف ومن طلع في مماء سعد سعد به بدر
 ليله الديجوري الفاضل الشيخ محمد البيومي أبو عياشة الدمنهوري حلبي
 المفخر وسلالة الأكابر أجرى الله ثواب هذه الرسالة إليه وأعاد النفع
 به عليه وفارثها ومطالعها آمين قلت

هالك روض العلم بامن * شاقه المعنى اللطيف
 قد تصدى للعالي * والعلى حبيب شريف
 من مزايده رساله * قد رها عال منيف
 كيف لا يسهر وحسنا * فأنها الهادي اللطيف
 من بهاء قلت أرخ * طبعها حال ظريف

٨٧ ٣٩ ١١٩٠

سنة ١٣١٦

الفقيه سالم محمد الشقرا

الدمنهوري بالازهر

عنى عنه

فهرست خلاصة المختصرات

صفحة	صفحة
٢٤ الفصل الثالث في بيان	٤ المقدمة في ذكر نبذة من علم
الفروض المقدرة في كتاب	الحساب مشتملة على سبعة
الله تعالى وبيان مستحقها	فصول
٣٠ الفصل الرابع في بيان العصبات	٤ الفصل الأول في أشكال العدد
٣٦ الفصل الخامس في ميراث	٦ الفصل الثاني في كيفية الجمع
الخنثى المشكل والمفقود والحمل	٧ الفصل الثالث في كيفية
٤١ الفصل السادس في الرد	الطرح
وتوريث ذوى الارحام	٩ الفصل الرابع في كيفية الضرب
٥٠ الفصل السابع في بيان	١٠ الفصل الخامس في كيفية القسمة
أصول المسائل وتصحفها	١٤ الفصل السادس في بيان
٥٤ الباب الثاني في بيان المناسخات	أسماء الكسور وبسطها
بالشباك وفيه أربعة فصول	١٧ الفصل السابع في أعمال
٥٥ الفصل الأول في كيفية	الكسور
وضع الشباك وقسمة التركات	٢٠ الباب الأول في علم القرائض
٦٣ الفصل الثاني في كيفية العمل	وفيه سبعة فصول
إذا كان لبعض الورثة تركة	٢٠ الفصل الأول في أركان الارث
زائدة	وشروطه وأسبابه وموانعه
٦٤ الفصل الثالث في كيفية	٢٤ الفصل الثاني في بيان الجمع
العمل إذا حصل من بعض	على اربعة من المذكور والاثان
الورثة بيع أو نحوه فيما ورثه	

صحيقة	صحيقة
الورثة	٦٨ الفصل الرابع في كيفية عمل
٧٥ (الفائدة الثالثة) في الوصايا	المناسكحان بجامعة واحدة
٨٠ (الفائدة الرابعة) في الولاية	٧٢ الخاتمة تشتمل على فوائد لطيفة
٨٢ (الفائدة الخامسة) في كيفية	٧٢ (الفائدة الاولى) في الحقوق
اسقاط الصلاة على مذهب أبي	المتعلقة بالتركة
صحيقة رضى الله عنه	٧٣ (الفائدة الثانية) في اقرار بعض

(تمت)

4
9



0490813



Bibliotheca Alexandrina